

## أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية - دراسة تطبيقية للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦) -

عبد النور شنين<sup>١</sup>، أمال مهاوة<sup>٢</sup>، محمد زرقون<sup>٣</sup>

<sup>٣,٢,١</sup>مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر

<sup>1</sup>Chenineabdennour@yahoo.com

استلام البحث: ٢٠٢٠/٢/١ مراجعة البحث: ٢٠٢٠/٢/١٥ قبول البحث: ٢٠٢٠/١٠/٧ DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.2.6>

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية، وذلك على عينة المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة (٢٠١٦-٢٠١١). توصلت نتائج الدراسة إلى وجود مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)، كما أثبتت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) نتيجة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر مما يشير إلى ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي، مديونية الشركة، معدل نمو الشركة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، في حين لم يكن للعوامل (ربحية الشركة، الحجم، مستوى السيولة، مخاطر الاستغلال، المدفوعات الضريبة، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي) أثر في توجيه ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح؛ خبرة متراكمة لممارسة العمل المحاسبي؛ نظام محاسبي مالي.

### المقدمة:

هناك العديد من النماذج السلوكية المثيرة للجدل والتي يصعب فيها التمييز المطلق، من بينها ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير سلباً على الأرباح المحاسبية طالما توافر في هذا السلوك صفة التعمد، مما يعتبره البعض نوعاً من التحايل أو التلاعب في يد المحاسبة، وذلك بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي للشركة لتحقيق مكاسب خاصة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وتحاول إدارة الشركة التحكم بمستوى الأرباح من خلال المرونة المحاسبية المتاحة بتعدد الخيارات المسموح بها في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، وثانياً المرونة التشغيلية، من خلال التحكم ببعض القرارات التشغيلية والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى أرباح الفترة المحاسبية، وإن استخدام هذه المرونة بنوعها للوصول إلى صافي ربح مستهدف يؤدي إلى ما يعرف بإدارة الأرباح.

تعرض المحاسبة في الآونة الأخيرة لنوع من فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة العديد من الفضائح المالية وانهيارات كبرى الشركات العالمية كشركة انرون، وما أفرزته الأزمة المالية العالمية الأخيرة ٢٠٠٨م من تساؤلات حول إخفاء وتحريف للوضع المالي الحقيقي لهذه الدول ومؤسساتها، من خلال نقص الشفافية وعجز المعايير المحاسبية الدولية بتغطية التطورات والإبداع المستمر التي شهدته المنتجات المالية بشكل عام، والتي كان لها الدور المباشر وغير المباشر في انفجار هذه الأزمات والفضائح المالية، مما ترتب على تلك الانهيارات أضرار مادية واجتماعية واقتصادية عمقت من الاضطرابات وزيادة حالة عدم الاستقرار للاقتصاد العالمي، ناتجة من تضليل وطمس للحقائق وتلاعبات في الكشوفات المالية باعتبارها الوسيلة

الأساسية التي تقدم بها المؤسسات المعلومات عن الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، ومن هنا بدأت الشكوك تثار حول جودة الكشوفات المالية، وما تتضمن من بيانات عن الأرباح المحاسبية.

عند تحليل دور الخبرة المتراكمة للممارسة العمل المحاسبي في الجزائر، أكدت بعض الدراسات في سياق اعتماد الجزائر للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بصور القانون (١٠٧-١٠٧) المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي ألزمت الشركات الجزائرية به بداية عام ٢٠١٠م، انقسمت نتائج البحوث التجريبية فيما بينها، فيري البعض أن الفترة الثانية من اعتماد هذه المعايير توفر مرونة أكبر في الخيارات المحاسبية بسبب معايير غامضة وخيارات علنية وخفية وتقديرات ذاتية، أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، أما الإدعاء الثاني لهذه الدراسات، فيري أن الفترة الأولى من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بالشكل الإلزامي أو الطوعي كان بسبب حوافز زيادة شفافية التقارير المالية، وبالتالي إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح، في حين يرى أصحاب الإدعاء الثالث أن إنخفاض أو زيادة ممارسات إدارة الأرباح، لا يعكس على التوالي إنخفاض أو زيادة مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، بل يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في الدولة التي تحكم العمل المحاسبي، ليبقى السؤال مفتوحاً حول أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

#### مشكلة الدراسة:

إنطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

#### ما مدى أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية؟

بغرض دراسة هذه الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى إشكاليات فرعية على النحو التالي:

١. هل هناك مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة ٢٠١١-٢٠١٦؟
٢. هل هناك فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر؟
٣. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الاقتصادية المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نتيجة للخبرة المتراكمة لممارسه العمل المحاسبي في الجزائر؟

#### الفرضيات:

بغرض الإجابة عن الأسئلة السابقة يتم وضع الإجابات الاحتمالية التالية:

١. لا توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة ٢٠١١-٢٠١٦.
٢. لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر.
٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية في العوامل الاقتصادية المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نتيجة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر.

#### الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية أو العوامل الاقتصادية وممارسات إدارة الأرباح، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

- استهدفت دراسة (Hrichi (2013) اختبار تأثيرات الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية على إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية، من خلال تحليل مقارن لمتوسطات المستحقات الاختيارية كقياس لممارسات إدارة الأرباح، وأشارت النتائج إلى أن الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية له علاقة ذات تأثيرات موجبة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الفرنسية، مما يعني أن الاعتماد الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية أدى إلى زيادة المستحقات الاختيارية، مما ينعكس سلباً على جودة المعلومات المحاسبية.
- وأيدها دراسة (Zhang et al, (2013 التي تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية في خفض ممارسات إدارة الأرباح، بفحص عينة تتكون من الشركات الصينية المدرجة في بورصتي شنغهاي وشننتشن (Shanghai and Shenzhen) للفترة الممتدة بين ٢٠٠١-٢٠١٠، أشارت النتائج إلى أن المعايير المحاسبية هي

العامل الأكثر أهمية المرتبط بممارسات إدارة الأرباح، نتيجة لوجود علاقة إيجابية وذات دلالة معنوية بين فترات التطبيق والمستحقات الاختيارية، حيث أن تبني المعايير المحاسبية الجديدة المتقاربة مع المعايير المحاسبية الدولية أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح بشكل ملحوظ، كما تؤكد هذه النتيجة أيضا الحجج القائمة بأن البيئة الاقتصادية والمؤسسية الصينية لا تتفق مع اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي تتيح فرصا ومجالات أكثر للتلاعب بالأرباح المفصح عنها.

- كما أيدتها دراسة صديقي (٢٠١٦) التي تهدف لمعالجة إشكالية الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)، والخصائص المالية للمؤسسة على ممارسات إدارة أرباح، لعينة تتكون من (٦١) مؤسسة اقتصادية جزائرية خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٠٩-٢٠١٤). تؤكد النتائج شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث ينعكس الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)، على كثافة إدارة أرباح، مما يبين وجود انعكاس غير مباشر للغموض النسبي على موثوقية التقارير المالية، كما خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للخصائص المالية للمؤسسة على ممارسات إدارة الأرباح.
- ودراسة شاوشي (٢٠١٦) التي تهدف إلى اختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، وذلك بعد التزامها بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية (٢٠١٠)، على عينة من الشركات المساهمة في بورصة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣)، أشارت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود فروقات ذات دلالة معنوية بين القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمؤشر لمستويات إدارة الأرباح، مع زيادة المستحقات الاختيارية في الشركات الجزائرية عينة الدراسة، نتيجة التحول نحو تطبيق النظام المحاسبي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات في فترة ما بعد الإجماع.
- وعارضتها دراسة (Khoo et al. 2015) التي تهدف إلى اختبار حجم ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع اختبار الفروقات في مستويات خصائص مجلس الإدارة (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة)، وخصائص الشركة (جودة التدقيق، حجم الشركة، مستوى المديونية، الربحية، نمو الشركة)، قبل وبعد التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لعينة مكونة من (٢٣١) شركة مدرجة في البورصة الماليزية للفترة الممتدة بين (٢٠٠٥-٢٠٠٦). بينت نتائج الدراسة أن التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خفض من حجم ممارسات إدارة الأرباح للشركة المدرجة في البورصة الماليزية، كما لم تظهر خصائص مجلس الإدارة فروقات ذات دلالة إحصائية في التأثير على ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أما بالنسبة لخصائص الشركة يعتبر متغير نمو الشركة هو الوحيد الذي أعطى تأثير ذو دلالة إحصائية على ممارسات إدارة الأرباح نتيجة التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- ودراسة إدريس وصلاح (٢٠١٦) فقد هدفت لمعرفة ما إذا كانت معايير إعداد التقارير الدولية بمفاهيمها وأدواتها قادرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، واختبار أثر تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية في اختيار السياسات المحاسبية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وإنتاج معلومات ذات كفاءة عالية، وقد اعتمد الباحثان على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. توصلت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير إعداد التقارير المالية الدولية للحد من ممارسات إدارة الأرباح، وغياب معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج العمليات والأحداث المالية للمنشآت، كما توفر معايير التقارير المالية معلومات محاسبية ذات جودة وقابلة للمقارنة.
- كما أن دراسة (Palacios-Manzano and Martinez-Conesa 2014) فقد بحثت عما إذا كان التكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد حول المبادئ المقبولة عموماً المكسيكية إلى معايير عالية الجودة، من خلال زيادة قابلية المقارنة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح، على عينة من الشركات المكسيكية غير المالية المدرجة في بورصة نيويورك خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٧-٢٠٠٨) والمفككة للفترة الخاضعة للمعايير المحلية المكسيكية (١٩٩٧-٢٠٠٤)، والفترة التي تحكمها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢٠٠٥-٢٠٠٨). وتشير النتائج أن الجهود المبذولة للتقارب مع المعايير المحاسبية الدولية زادت من قابلية مقارنة الأرباح المحاسبية، ومع ذلك فإن هذا التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لم يؤدي إلى إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بمعايير المحاسبة المحلية المكسيكية.
- واستهدفت دراسة (Lei et al. 2008) اختبار تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقوة إنفاذها (تطبيقها) على ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية، وذلك على عينة متعددة الجنسيات عبر (٣٢) دولة، مقسمة إلى: (٢٢) دولة تعتمد المعايير الدولية و (١٠) دولة تحكمها المعايير المحلية، للسنوات المالية الممتدة من (٢٠٠٠-٢٠٠٦). تشير النتائج عموماً إلى إنخفاض مستويات إدارة الأرباح بعد التحول للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مقارنة بالمعايير المحلية، كما أن البلدان التي تتمتع بدرجة تطبيق أقوى لديها مستويات أقل لممارسات إدارة الأرباح.
- بينما دراسة (Fanani 2013) اختبرت ما إذا كان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حجم الشركة، والرافعة المالية، لها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح لعينة مكونة من (١٠٢) شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٠٦-٢٠١١). تشير النتائج أن

اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليس لها تأثير على ممارسات إدارة الأرباح، في حين أن حجم الشركة والرافعة المالية لها تأثيرات قوية على إدارة الأرباح، فالشركات كبيرة الحجم تشارك بدرجة أقل في ممارسات إدارة الأرباح، وأن الشركات ذات الرافعة المالية العالية ترتبط بدرجات أكبر لممارسات إدارة الأرباح الذي يتفق مع فرضية الدوافع التعاقدية من أجل تجنب مخالفة اتفاقيات عقود الدين.

تناول الدراسات السابقة موضوع ممارسات إدارة الأرباح وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من منظور مالي، معتمدة في ذلك على القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للتعبير عن ممارسات إدارة الأرباح، والتي تستخدمها إدارة الشركة للتحكم بمستوى أرباح الفترة لتظليل مستخدمي الكشوفات المالية، أما بالنسبة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في سياق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، فذهبت الدراسات لاعتماد مستوى القياس الإسمي (Nominal) والذي يمكن من خلاله تجزئة وتصنيف المتغيرات إلى مجموعات أو فئات، فيتم إعطاء القيمة (1) للدلالة على مجموعة الفترة قبل الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي أو قبل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، والقيمة (2) للدلالة على مجموعة الفترة بعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي أو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، وتعتبر الدراسات أن هذا القياس ليس له قيمة بل رموز للتفرقة بين الفئات، في حين أنه يساهم في بيان تكرار ونسبة كل فئة من فئات المتغير التابع.

تقدم البحوث السابقة، والتي أجريت أغلبها في بيئات اقتصادية متطورة أدلة مختلفة حول ما إذا كان التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) يحد أو يساهم في زيادة ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما توضحه التفاسير السائدة للنتائج المتضاربة، أي ما مدى أثر فترات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، أو التوافق معها على ممارسات إدارة الأرباح؟

وللإجابة على هذا السؤال، جاءت هذه الدراسة التي أجريت في بيئة تختلف من حيث المتطلبات القانونية والتنظيمية، مع اختلاف مستوى تطور السوق المالي فيها وخصائصه، ومستوى الإفصاح والشفافية فيها، مقارنة بأغلب الدراسات التي أجريت أغلبها في بيئات اقتصادية متطورة، بينما كانت الدراسات التي تناولت الموضوع في البيئات الأقل تطوراً شحيحة خصوصاً الدول العربية مثل حالة الجزائر، ولهذا السبب ستقتدي الدراسة الحالية بالأبحاث التي تناولت موضوع إدارة الأرباح وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من المنظور المالي، كما يبرز موقع الدراسة الحالية كذلك، من خلال محاولة التعرف على علاقة ممارسات إدارة الأرباح مع العوامل الإقتصادية المؤسسية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، بالاعتماد على المؤشرات المالية الكمية كوكيل يعبر عن دوافع هذه الممارسات في بيئة الأعمال الجزائرية.

#### هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة، سيتم التطرق في هذه الدراسة للمحاور الآتية:

- المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح؛
- المبحث الثاني: الطريقة والأدوات؛
- المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

#### المبحث الأول: الطرح النظري والمفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح

أولاً: مفهوم إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية:

ورد في الأدب المحاسبي العديد من المصطلحات التي تشير إلى ممارسات التلاعب بالأرقام المحاسبية، والتي قد تكون مرادفة لمصطلح إدارة الأرباح، أو شكل من أشكالها، أو أحد مقاييسها، حيث لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين على تقديم تعريف موحد وملائم لوصف ممارسات الإدارة وتدخّلها في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتقديم أرقام للأرباح المحاسبية بغير صورتها الحقيقية، كما ظهرت تعريفات عديدة ويعود ذلك للفكر المحاسبي الذي انتهى إليه هؤلاء الباحثين، وفيما يلي استعراض لبعض التعريفات:

حيث يعرف Schipper (1989) ممارسات إدارة الأرباح "بأنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف تحقيق بعض المنافع الشخصية" (Jeanjean (2002)، بينما عرفها (Degeorge et al 1999) إدارة الأرباح "بأنها استخدام المديرين للسلطة التقديرية في إعداد التقارير المالية إما بغرض التأثير على توزيع النتائج، أو التعتيم على القيمة الحقيقية للشركة". وعرفها أيضاً Partha (2003) بأنها "التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرين قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التأثير على الأرباح" (Marie-Anne Verdier, 2016, P. 9-45).

على الرغم من أنه يمكن تعريف إدارة الأرباح بطرق مختلفة، من خلال استعراض التعريفات السابقة، إلا أن هناك اتفاق على أن إدارة الأرباح تؤدي إلى تحريف متعمد للأداء الحقيقي للشركة، وبأخذ هذه التعريفات في الاعتبار، يمكن القول أن إدارة الأرباح بأنها أنشطة متعمدة يقوم بها المديرين بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية حول الأداء الحقيقي للشركة لتحقيق مكاسب خاصة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على

الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية، مستغلين المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض عناصر التقارير المالية.

ثانياً: النظام المحاسبي المالي (SCF) ودعمه لممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ينبغي هنا الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني الجزائري نسخة ٧٥/٣٥ المؤرخ في ١٩٧٥/٤/٢٩ وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج، وبالتالي لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية، ونظراً للتحويلات العميقة التي شهدتها الجزائر بفتح اقتصادها على اقتصاد السوق، تحرير التجارة الخارجية، فتح رأس المال الإجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص، تحرير الأسعار، إنشاء بورصة الجزائر ووجود بنوك خاصة، حتمت على الجزائر توفير معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد المستثمرين على إتخاذ القرارات الرشيدة لاسيما تلك المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات العاملة بالجزائر نتيجة لظهور جملة من النقصان في المخطط المحاسبي الوطني والذي كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه، ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية (شنون، ٢٠٠٨، ص.١٩).

وتماشياً مع ذلك قامت الجزائر بانتهاج سياسة إصلاح جذرية لنظامها المحاسبي وذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني، واعتماد النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بصور القانون (١١-٠٧) المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي ألزمت الشركات الجزائرية به بداية عام ٢٠١٠ (شاوسي، ٢٠١٦، ص.٠٣)، سعياً لما توفره عملية التوفيق العديد من المنافع التي يمكن الحصول عليها سواء كان على المستوى الدولي أو الإقليمي، وتتمثل أهمية التوفيق المحاسبي في (Saudagaran & Diga, 2003, PP.239-266) :

- تقرب الممارسات المحاسبية الوطنية بنظيرتها الدولية، ورفع درجة موثوقية وملاءمة المعلومات المالية والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أصبح واقعاً حتمياً.
  - إمكانية تخفيض التكاليف التي تتحمل الشركات متعددة الجنسية التي تباشر أعمالها في دول مختلفة وذلك عند تعديل التقارير المالية لمعالجة الآثار التي تنتج عن اختلاف الممارسات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير بين الدول المختلفة.
  - إمكانية توفير التكاليف المتعلقة ببناء المعايير المحاسبية في الدول النامية من خلال تطبيقها للمعايير المحاسبية التي تم تطويرها في دول أخرى أو بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية مع ضرورة مراعاة المتغيرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية في تلك الدول عند تطبيق تلك المعايير.
  - إمكانية تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية من خلال إتاحة الفرصة للدول التي تتميز ببيئة محاسبية لازالت في طور التكوين والنمو للاستفادة من تجارب الدول التي تتميز ببيئة محاسبية متقدمة (Fry & Chandler, 2006, PP.147-162).
- بغض النظر عن المنافع المتوقعة من استخدام المعايير المحاسبية الدولية كقاعدة لتطوير المعايير المحلية، إلا أنه لا يمكن تجاهل المرونة التي تتيحها فيما يتعلق بتوفير قدر كبيراً من السماح للإدارة باستخدام أحكامها التقديرية بشأن العديد من المعالجات المحاسبية لتعزيز جودة التقارير المالية بما يضمن استفادة أصحاب المصالح المختلفة منها، وتحسين القدرة التنافسية في سوق رأس المال العالمي، وأيضاً حتى يصبح الاختيار متوافقاً مع ظروف الشركة، إلا أن المساحة الممنوحة للاختيار والتقدير الحكيم للإدارة في العديد من الأمور المحاسبية، قد يقود إلى تشويش عملية التوصيل المحاسبي من خلال التأثير على المعلومات المتضمنة في التقارير المالية بما يخدم مصالحها الشخصية وبما يتفق مع الأهداف المرسومة لها، وبالإسقاط السابق الإشارة إليه يمكن التعرف على مدى دعم النظام المحاسبي المالي لممارسات إدارة الأرباح بعرض المداخل والوسائل التالية:

١. مدخل إدارة المستحقات في ظل النظام المحاسبي المالي: من المعروف أن أساس الاستحقاق هو من الأسس الرئيسية في تبني السياسات المحاسبية واعتمادها ومن ثم في عرض البيانات المالية، إضافة إلى أنه يمكن استخدام التقارير في أثر الاستحقاق المحاسبي كقياس لمساحة الحرية في اختيار السياسات المحاسبية المستغلة من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح المعلنة، كما أن التقارير في أثر الاستحقاق له تطبيقات مهمة في الدراسات المتعلقة باكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، إذن هو عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية التي ظهرت للوجود ويتطلب الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والزيادة في الموجودات والمصاريف والمطلوبات على أساس مبالغ متوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد في المستقبل (جاسم، ٢٠٠٥، ص.٤٥٣).

ويشكل أساس الاستحقاق أو ما ورد تحت مسمى -محاسبة الإلتزام - أحد أهم دعائم تطبيق النظام المحاسبي المالي، الذي يستوجب الإعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية التي قد تستخدم للتأثير على الأرباح المعلنة، حيث نصت المادة (٠٦) من المرسوم التنفيذي رقم (١٥٦-٠٨) المؤرخ في ٢٠ جمادى الأولى عام ١٤٢٩ الموافق ٢٠٠٨/٥/٢٦ المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (١١-٠٧) "تم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الإلتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوفات المالية التي ترتبط بها"، وفي نفس السياق جاء في المادة (٣٤) "يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح" (المرسوم التنفيذي رقم ١٥٦-٠٨، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٢٧، ٢٠٠٨، ص.١١-١٤).

٢. مدخل التقديرات الحكمية: يتطلب إعداد الكشوفات المالية إجراء عمليات تقدير عن الظروف أو الأحداث المستقبلية، وطالما أنه لا يمكن التأكد من هذه الظروف والأحداث المستقبلية، وأثارها على الكشوفات المالية، فإن عملية التقدير تتطلب قدراً من الحكم الشخصي، ولقد تضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي أحكاماً شخصية تركت للإدارة الحرية في اختيار الطرق المحاسبية التي تطبق على الحدث الاقتصادي أو وضع فترات محاسبية تقديرية تمتاز بالمرونة العالية، مما يفسح المجال لاستعمال تلك الفقرات من قبل الشركة كأحكام شخصية تؤدي إلى ممارسات إدارة الإرباح، ومنها الأتي على سبيل المثال (القرار المؤرخ في ٢٣/٧/٢٠٠٨، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ١٩، ٢٠٠٩، ص ١١-٠٦):

- تركز طريقة تقييم العناصر المقيمة في الحسابات، كقاعدة عامة في "أن يعتمد الكيان عند حلول أي تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل المالي".
- في إطار القواعد العامة للتقييم الفقرة (٨) "ثبتت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وإدراج عبء في الحسابات"، وفي نفس الإطار الفقرة (٩) "يقدر الكيان كل إقفال عند للحسابات ما إذا كان هناك مؤشر يدل على أن الخسارة في القيمة المدرجة في الحسابات بالنسبة إلى أصل خلال السنوات المالية السابقة لم تعد موجودة أو أنها انخفضت"
- حسب قواعد النظام المحاسبي المالي الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة بالثبوتات العينية والمعنوية فإنه " يجب أن تدرس دورياً، طريقة الإهلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على الثبوتات العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقدير لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة، وإذا تبين أن مثل هذا التغير أمر ضروري، فإنه يدرج في الحسابات كما لو كان تغير تقدير محاسبي، ويضبط المبلغ المخصص لإهلاكات السنة المالية والسنوات المستقبلية".
- وفي نفس السياق " إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية بعد الإهلاك، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة"، إلا أن الاعتراف بخسارة القيمة يترك العديد من الأمور في يد الإدارة مثل مؤشرات إنخفاض القيمة، التوقيت وتحديد القيمة القابلة للتحصيل
- في إطار تقييم الثبوتات وفق المعالجة الأخرى المرخص بها " يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه الأول باعتباره أصلاً، بالمبلغ المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية (القيمة العادلة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصاً منها مجموع الإهلاكات وخسائر القيمة اللاحقة، وتتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للثبوتات المعينة اختلافاً كبيراً عن القيمة التي قد حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال، والقيمة الحقيقية للأراضي هي في العادة قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة استناداً إلى تقدير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون، والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضاً قيمتها في السوق وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الإهلاك". ففي حالة عدم وجود سوق نشطة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم معالجتها على القيمة السوقية (القيمة الحقيقية/ العادلة)، وهو ما عليه الحال بالنسبة لبيئة الأعمال الجزائرية، قد تلجأ إدارة الشركات إلى التقييم الذاتي مما يعطي فرصاً للتلاعبات المتعمدة من خلال زيادة احتمال تحيز الإدارة عند تطبيق نماذج القيمة العادلة.
- حسب قواعد النظام المحاسبي المالي الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة بالمخزونات والمستحقات فإنه "عندما لا يمكن تحديد كلفة الشراء أو إنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم، فإن المخزونات يتم تقييمها بكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لشراء أو إنتاج الأصول المذكورة".
- وفي نفس السياق "فإن المخزونات تقييم بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر عقب طرح كلفتي الإتمام والتسويق، وتدرج أية خسارة في قيمة المخزونات كعبء في حساب النتيجة عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وتحدد خسارة القيمة في المخزون مادة بمادة، أو في حالة أصول مالية مثلية فئة بفئة".
- عكس المخطط المحاسبي الوطني الجزائري السابق، أقر النظام المحاسبي المالي بفرض الضرائب المؤجلة والتي تعبر عن مبلغ الضريبة عن الأرباح قابلة للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابلة للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية. تسجل في الميزانية وحساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن:
  ١. اختلاف زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذها في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع.
  ٢. عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضريبية مستقبلية محتملة في مستقبل منظور.
  ٣. ترتيبات، وإقصاء، وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.

وعند إقفال سنة مالية، يدرج أصل أو خصم لضريبة مؤجلة في الحسابات بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الفوارق الزمنية يحتمل أن يترتب عليها لاحقاً عبء أو منتوج ضريبي، وفي مستوى تقديم الحسابات، تميز الضرائب المؤجلة للأصول عن الحسابات الدائنة الضريبية الجارية، ويميز الضرائب الخصمية المؤجلة عن ديون الضريبة الجارية.

واقترح (رمضان، ٢٠١٤) نقلاً عن (Philips et al, 2002) استخدام الضرائب المؤجلة لاكتشاف وتحديد ممارسات إدارة الأرباح، والحافز لاستخدام الضرائب المؤجلة هو أن المديرين نموذجياً يقومون بالتقدير حسب المبادئ المحاسبية أكثر من القواعد الضريبية، حيث أنه إذا قام المديرين بإدارة الأرباح باتجاه زيادتها فإنه يتوقع قيامهم باستغلال تقديريهم بظل المبادئ المحاسبية بشكل لا يؤثر على الدخل الضريبي الحالي، وفي مثل تلك الحالة ينتج عن هذه الخيارات الضريبية اختلافات ضريبية دفتيرية التي تزيد من الضرائب المؤجلة، ويتم استخدامها لتقدير ممارسات إدارة الأرباح من خلال الضرائب المؤجلة للعام t مثقلة بالأصول الكلية في العام t-1، وهناك من الباحثين من يرى أن استخدام الضرائب المؤجلة هي أفضل من المستحقات الإختيارية في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالرغم من أن هذه الممارسات يتم تعريفها بأنها ممثلة بفن استخدام المستحقات من أن الضرائب المؤجلة أكثر قدرة من المستحقات الإختيارية على حصر مضامين المستحقات المحددة.

٣. مدخل الأهمية النسبية: يعد أحد المجالات التي يمكن استخدامها بواسطة المحاسبين في التلاعب بالأرباح، هو إساءة تطبيق مبدأ الأهمية النسبية عند إعداد الكشوفات المالية، فلهذا المبدأ مفهوم واسع بشكل كبير ومرن وليس له مدى محدد لتحديد متى يكون العنصر جوهرياً من عدمه، وقد دعم النظام المحاسبي المالي بشكل صريح هذا المبدأ من خلال المادة (١١) من المرسوم التنفيذي رقم (١٥٦-٠٨) المؤرخ في ٢٠ جمادى الأولى عام ١٤٢٩ الموافق ٢٠٠٨/٥/٢٦ المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (١١-٠٧) "يجب أن تبرز الكشوفات المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان، وبالتالي يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية"، وبالتالي على الرغم من أهمية هذا المبدأ عند إعداد الكشوفات المالية، إلا أنه تطبيقه مرتبط بالأحكام الشخصية مما يتيح المجال أمام ممارسات إدارة الأرباح.

٤. مدخل التغيرات المحاسبية الإختيارية: تمثل السياسات المحاسبية مجموعة من الطرق والإجراءات التي تستعمل من إدارة الشركة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويتضمن التغيير في طريقة محاسبية معينة، والتحول من طريقة أو سياسة متعارف عليها إلى أخرى، بإحداث آثار اختلافات واضحة على النتائج المالية، لذا فإن إدارة الشركات قد تلجأ في بعض الأحيان إلى تغيير السياسات أو الإجراءات المحاسبية في حدود المبادئ المحاسبية، من أجل ممارسات إدارة الأرباح، وفي هذا الصدد فإن الباحث لا ينكر أن تعدد السياسات المحاسبية أحد مداخل ممارسات إدارة الأرباح المتعارف عليها، إلا أن الاعتماد عليها لتحقيق رقم الربح المرغوب فيه أقل من المداخل الأخرى السابقة، وذلك لسهولة اكتشافها في ظل ما تلزم به المعايير المحاسبية من ضرورة الإفصاح عن السياسات المستخدمة وعن أي تغيير يحدث فيها ومبررات هذا التغيير.

وعلى عكس المخطط المحاسبي الجزائري السابق، والذي اعتمد على ثبات الطرق المحاسبية، أقر النظام المحاسبي المالي أن يستثنى مبدأ ثبات طرق التقييم في حالة الرغبة في تحسين نوعية الكشوفات المالية، وهو ما جاء به القانون رقم (١١-٠٧) المؤرخ في ٢٥/١١/٢٠٠٧ والمتضمن النظام المحاسبي المالي، فيما يتعلق بتغيير التقديرات والطرق المحاسبية من خلال نص المواد التالية (القانون رقم ١١-٠٧، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٧٤، ٢٠٠٩، ص.٠٦):

- المادة (٣٧): "يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوفات المالية".
- المادة (٣٨): "يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومات موثوقة أكثر والحصول عليها".
- المادة (٣٩): "تغيير الطرق المحاسبية يخص تغير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوفات المالية، ولا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوفات المالية".

وفي ما يلي عرض لأهم الخيارات والطرق التي تحتويناها القواعد المحاسبية للنظام المحاسبي المالي، والتي تمثل مجال حرية يمكن استخدامها في ممارسات إدارة الأرباح (القرار المؤرخ في ٢٣/٧/٢٠٠٨، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ١٩، ٢٠٠٩، ص ١١-٠٦):

- طرق اهتلاك التثبيتات: الإهلاك هو استهلاك المنافع الإقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجاً في القيمة المحاسبية لأصل نتجه الكيان لنفسه، إن طريقة اهتلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك الكيان للمنافع الإقتصادية التي يدرها ذلك الأصل، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من طرق الإهلاك التي يسمح بتطبيقها وفق قواعد النظام المحاسبي المالي المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات المتعلقة بالتثبيتات العينية والمعنوية الفقرة (٠٧) وهي:
- أ. طريقة الإهلاك الخطي: وهي المعتمدة في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور بصورة صادقة، وتقود إلى عبء ثابت على المدة النفعية للأصل.

- ب. الطريقة التناقصية: تؤدي إلى عبء متناقص على مدة الأصل النفعية.
- ج. الطريقة الترايدية: تؤدي إلى عبء يتنامى على المدة النفعية للأصل.
- د. طريقة وحدات الإنتاج: يترتب عليها عبء يقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل.
- طرق تقييم المخزونات: عملاً بمبدأ الحيطة، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنتاج الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق، ويتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخازن أو عند الجرد إما:
    - أ. باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (FIFO).
    - ب. إما بمتوسط كلفة شراءها أو إنتاجها المرجحة.
  - تقييم الحالة الخاصة بالعقارات الموظفة: يشكل أي عقار موظف ملكاً عقارياً (أرض، بناية..) مملوكاً لتقاضي أو ثمين رأس المال، وبالتالي هو غير موجه للاستعمال أو البيع في إطار النشاط العادي، بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتاً عينياً، يمكن القيام بتقييمها:
    - أ. إما بتكلفة يطرح منها مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيات العينية (طريقة الكلفة).
    - ب. وإما على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة الحقيقية).
  - تقييم الحالة الخاصة بالأصل البيولوجي: تمثل كل عناصر الأصول التي تتميز بالخصائص البيولوجية وتشمل (الحيوانات، الأشجار...)، ويتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بـ:
    - أ. قيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع.
    - ب. أو بتقييم هذه الأصول البيولوجية بتكلفته منقوصاً منها مجموع الإهلاكات وخسائر القيمة حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيات العينية (طريقة الكلفة)، وهذا في حالة لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة.
  - تقييم تكاليف القروض: يندرج في تكاليف القروض، الفوائد المترتبة على الكشوفات المصرفية والقروض، اهتلاك علاوات الإصدار المتعلقة بالقروض، الأعباء المالية التي تقتضيها عمليات الإيجار التمويلي وفوائد الصرف الناتجة عن القروض بالعملة الأجنبية، حيث تدرج تكاليف القروض في الحسابات إما:
    - أ. كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها.
    - ب. المعالجة الأخرى المرخص بها أن تدمج كلفة الإقتراض المنسوبة مباشرة إلى إقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من ١٢ شهراً).

### ثالثاً: النظام المحاسبي المالي ومدى دعمه للحد من إدارة الأرباح

- بالرغم من مساحة الاختيار التي أقر النظام المحاسبي المالي سواء من خلال إلزام الشركات بتطبيق أساس الاستحقاق، أو ترك العديد من الأمور للتقدير الحكمي، أو من خلال التغييرات الاختيارية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود أي دور لهذه المعايير في الحد من هذه الظاهرة، فمن خلال تحليل قواعد التقييم والمحاسبة وفق ما تضمنه النظام المحاسبي المالي المعايير يمكن ملاحظة تركيزها على عدة أشياء تعتبر هامة جداً للحد من ممارسات إدارة الأرباح من أهمها ما يلي:
- إعطاء صورة صادقة للوضع المالي للكيان، وأداء وتغيرات الوضع المالي للكيان، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها، من خلال ما توفره المعلومة الواردة في الكشوف المالية المعدة وفق مبادئ النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية الملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح، فقد نصت المادة (١٩) المرسوم التنفيذي رقم (١٥٦-٠٨) المؤرخ في ٢٠٠٨/٠٥/٢٦ المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (١١-٠٧)، "يجب أن تستجيب الكشوف المالية ونوعياتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضع المالي والناجعة وتغير الوضع المالي للكيان. وفي الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان، من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية" (المرسوم التنفيذي رقم ١٥٦-٠٨، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٢٧، ٢٠٠٨، ص.١٣).
  - دعم الإفصاح عن الأمور الاختيارية للإدارة من خلال المادة (٣٧): "يتضمن ملحق الكشوفات المالية معلومات ذات أهمية أو توفير في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوفات (كتحديد كيفية أخذ تغير التقديرات والطرق المحاسبية المستعملة)، حيث تكون الملاحظات الملحقة في الكشوفات المالية موضوع عرض منظم، ويحيل لكل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة الخاصة بالكيان" (المرسوم التنفيذي رقم ١٥٦-٠٨، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٢٧، ٢٠٠٨، ص.١٥).



## الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر وإدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية

إن بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، أثرت بشكل كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح نظرا لعدة اعتبارات منها وجود بعض الغموض في فقرات النظام المحاسبي المالي وتعقدها مع عدم وجود إرشادات واضحة بشأن كيفية تنفيذه، بالإضافة إلى وجود تراث متنوع وكبير من الممارسات المحاسبية القائمة في ظل فترات تطبيق المخطط الوطني المحاسبي (PCN) الذي امتد العمل به لأكثر من ٣٢ سنة (١٩٧٦-٢٠٠٩)، مما جعل الممارسين المحاسبين ما زالوا يتأقلمون معه، حيث أن من أساليب استخدام المستحقات الإختيارية لممارسات إدارة الأرباح أن تكون محاسبيا متمرس ومتمكن من الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي الذي تمارسه.

## المبحث الثاني: الطريقة والأدوات

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة بالأساس في اثني عشرة مؤسسة (وحدة) إنتاجية تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)، ولقد تمت دراسة هذه المؤسسات خلال فترة ستة (٠٦) سنوات من سنة ٢٠١١ إلى غاية ٢٠١٦. تعتبر صناعة الإسمنت من بين الصناعات التي أعطتها الدولة اهتماماً كبيراً كونها من الصناعات الأساسية في مجال قطاع البناء والأشغال العمومية. حيث يعتبر المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) من بين أهم الشركات الوطنية التي تساهم في المشاريع التنموية للدولة، وتبرز أهميته في تنمية الاقتصاد الوطني للهبوض بالصناعة الوطنية والخروج من التبعية لقطاع المحروقات. وعليه يمكن توضيح عينة الدراسة المتمثلة في محفظة فروع المؤسسات التابعة للشركة الأم المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) في الملحق رقم (١).

## ثانياً: تحديد متغيرات الدراسة:

١. المتغير التابع: يعتمد الكثير من مستخدمي القوائم المالية على الأرقام المحاسبية المعلنة فيها لإتخاذ قراراتهم الإقتصادية، ولكن بوجود المرونة المتاحة للإدارة في إختيار الطرائق والسياسات المحاسبية وحالات الحكم الشخصي التي منحها لها المعايير المحاسبية الدولية، أصبح بإمكان الإدارة الاختيار ما بين تلك الطرق والسياسات البديلة، الأمر الذي يؤثر على عدالة ومصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية. تعد المستحقات الإختيارية من أكثر المداخل استخداماً من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون الأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها هو أساس الاستحقاق المحاسبي الذي يقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة الحالية، إلا أنه بسبب الانتقادات الموجه لهذا الأساس الذي يتطلب من المحاسب العديد من التقديرات والاجتهاد الشخصي، مما يتيح الفرصة لممارسات إدارة الأرباح، والتأثير في مبلغ الربح المحقق، حيث تعرف المستحقات الكلية بأنه ذلك الجزء غير النقدي من الأرباح، ويقاس بالفرق بين صافي الأرباح على أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، كما تتكون المستحقات الكلية من المستحقات غير اختيارية والمستحقات الإختيارية، وتعتبر هذه الأخيرة كمقياس لممارسات إدارة الأرباح والتي قد تدار عمداً نتيجة خضوعها للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، كما يستخدم هذا الجزء من المستحقات للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي يتم حساب المستحقات الإختيارية من خلال طرح الجزء غير الإختياري من المستحقات الكلية، وهناك عدة نماذج لقياس المستحقات الإختيارية في ظل بيئات أعمال مختلفة، والمتمثلة أساساً في نموذج جونز (1991) Modèle de Jones، نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié، نموذج ريس (1996) Modèle de Riss et al، نموذج كوتري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al، كورميه ومارتينيز (Modèle de D. Cormier et al) (2006) I. Martinez، فوفقاً لهذه الدراسة، سيتم قياس المستحقات الإختيارية بالاعتماد على هذه النماذج الأخيرة، نظراً لاستخدامها على نطاق واسع في معظم الدراسات الحديثة، وتمر عملية قياس المستحقات الإختيارية بأربعة مراحل نوردتها فيما يلي:

• الخطوة الأولى: خلال هذه المرحلة تم حساب المستحقات الكلية (Total des Accruals) للشركات عينة الدراسة، وتمثل المستحقات الكلية في الفرق بين صافي نتيجة الدورة المالية وصافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال للشركة وذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

$NI_{i,t}$ : النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t)؛

$CFO_{i,t}$ : التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

• الخطوة الثانية: في هذه المرحلة تم تقدير المعاملات ( $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ ) لحساب المستحقات غير الاختيارية (Accruals non discrétionnaires) للشركات عينة الدراسة، كما يتم في هذه المرحلة تحديد المستحقات غير الاختيارية (Accruals non discrétionnaires) لكل شركة من شركات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج المقدر ( $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ )، باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدداً ثالثة نماذج الموضحة وفق الصيغ التالية:

النموذج الأول: نموذج جونز (1991) Modèle de Jones المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{TAit} / \text{Ait-1} &= \beta_1(1/\text{Ait-1}) + \beta_2(\Delta\text{REVit}/\text{Ait-1}) + \beta_3(\text{PPEit}/\text{Ait}) + \epsilon_{it} \\ \text{NDAit} / \text{Ait-1} &= \beta_1(1/\text{Ait-1}) + \beta_2(\Delta\text{REVit}/\text{Ait-1}) + \beta_3(\text{PPEit}/\text{Ait}) \end{aligned}$$

النموذج الثاني: نموذج جونز المعدل (1995) Modèle de Jones modifié المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{TAit} / \text{Ait-1} &= \beta_1(1/\text{Ait-1}) + \beta_2[(\Delta\text{REVit} - \Delta\text{RECit})/\text{Ait-1}] + \beta_3(\text{PPEit}/\text{Ait}) + \epsilon_{it} \\ \text{NDAit} / \text{Ait-1} &= \beta_1(1/\text{Ait-1}) + \beta_2[(\Delta\text{REVit} - \Delta\text{RECit})/\text{Ait-1}] + \beta_3(\text{PPEit}/\text{Ait}) \end{aligned}$$

النموذج الثالث: نموذج ريس (1996) Modèle de Riss المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{TAit} / \text{Ait-1} &= \beta_1(1/\text{Ait-1}) + \beta_2(\Delta\text{REVit}/\text{Ait-1}) + \beta_3(\text{PPEit}/\text{Ait}) + \beta_4(\text{CFOit}/\text{Ait}) + \epsilon_{it} \\ \text{NDAit} / \text{Ait-1} &= \beta_1(1/\text{Ait-1}) + \beta_2(\Delta\text{REVit}/\text{Ait-1}) + \beta_3(\text{PPEit}/\text{Ait}) + \beta_4(\text{CFOit}/\text{Ait}) + \epsilon_{it} \end{aligned}$$

النموذج الرابع: نموذج كوثري وآخرون (2005) Modèle de S.P. Kothari et al المعبر عنه وفق المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{TAit} / \text{Ait-1} &= \beta_0 + \beta_1(1/\text{Ait-1}) + \beta_2[(\Delta\text{REVit} - \Delta\text{RECit})/\text{Ait-1}] + \beta_3(\text{PPEit}/\text{Ait}) + \beta_4\text{ROAit} + \epsilon_{it} \\ \text{NDAit} / \text{Ait-1} &= \beta_0 + \beta_1(1/\text{Ait-1}) + \beta_2[(\Delta\text{REVit} - \Delta\text{RECit})/\text{Ait-1}] + \beta_3(\text{PPEit}/\text{Ait}) + \beta_4\text{ROAit} \end{aligned}$$

حيث أن:

**TAit**: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

**ΔREVit**: التغير في المبيعات للشركة (i) بين السنتين (t) و (t-1)؛

**PPEit**: الأصول الثابتة الإجمالية للشركة (i) في السنة (t)؛

**ΔRECit**: التغير في رصيد حساب العملاء للشركة (i) في السنة (t)؛

**CFOit**: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t)؛

**ROAit**: معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة (t)؛

**Ait-1**: إجمالي الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ : معالم النموذج خاصة بالشركة يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات العينة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

**εit**: يمثل الخطأ العشوائي أو البواقي من النموذج المقدر والتي تعبر عن قيمة المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

**NDAit**: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

• **الخطوة الرابعة**: تم احتساب فيها المستحقات الإختيارية (Accruals discrétionnaires) لكل شركة من شركات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات الغير اختيارية وفق كل نموذج وفق المعادلة التالية:

$$\text{AT}_{i,t} = \text{NDA}_{i,t} + \text{DAC}_{i,t}$$

حيث أن:

**AT<sub>i,t</sub>**: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)؛

**NDA<sub>i,t</sub>**: المستحقات غير الإختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

**DAC<sub>i,t</sub>**: المستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t).

• **الخطوة الخامسة**: تم اعتماد تصنيف مؤسسات عينة الدراسة لممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، باستخدام القيم المطلقة للمستحقات الإختيارية، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح فتعطى القيمة الوهمية (١)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح خلال تلك السنة فتعطى القيمة الوهمية (٢).

٢. **المتغيرات المستقلة**: يتمثل المتغير المستقل في الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، وتم قياس هذا المتغير بطريقة القياس الثنائي القيمة، حيث يأخذ القيمة واحد (١) خلال الثلاث السنوات قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، والقيمة إثنان (٢) خلال الثلاث سنوات بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦)، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة في بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ومن أهم هذه المتغيرات ومقاييسها أنظر الملحق رقم (٢).

## المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

بعد تقدير معالم النماذج الأربعة، ولكل فترة على حدة، تم احتساب المستحقات غير الإختيارية لكل مؤسسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بإستخدام معالم النموذج المقدره أعلاه.

1. تقدير المستحقات الإختيارية: تم احتساب المستحقات الإختيارية (Accruals discrétionnaires) لكل مؤسسة من مؤسسات العينة على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الإختيارية وفق كل نموذج.
2. وصف إتجاه ومستوى ممارسات إدارة الأرباح: تم التعبير عن المتغير التابع للدراسة (ممارسات إدارة الأرباح) بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، بحيث يتمثل الهدف الأساسي من إستخدام القيمة المطلقة وإهمال الإشارة السالبة أو الموجبة للمستحقات الإختيارية، والتركيز فقط على حجم التدخل الإداري في العملية المحاسبية، واتجاه المستحقات الإختيارية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فزيادة القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية منسوبة إلى إجمالي الأصول يعني إتجاه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح، ويعرض الجدول (١) الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية وفق كل نموذج كالتالي:

جدول (١): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية إلى إجمالي الأصول حسب كل نموذج

بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق SCF				قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق SCF				النماذج
أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠,٠٠٦	٠,٤٤٥	٠,٠٩٤	٠,١١٠	٠,٠٠٤	٠,١٤١	٠,٠٣٧	٠,٠٤٤	نموذج جونز (١٩٩١)
٠,٠٠٧	٠,٤٤٦	٠,٠٩٤	٠,١١٠	٠,٠٠٢	٠,١٥٣	٠,٠٣٧	٠,٠٤٩	نموذج جونز المعدل (١٩٩٥)
٠,٠٠٥	٠,١٥٠	٠,٠٣٣	٠,٠٦٠	٠,٠٠١	٠,١٣٢	٠,٠٣٦	٠,٠٣٥	نموذج ريس (١٩٩٦)
٠,٠٠٧	٠,٦٦٦	٠,١٦٩	٠,٢١٢	٠,٠٠٣	٠,١٤٩	٠,٠٣٦	٠,٠٤٩	نموذج كوتري (٢٠٠٥)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، وجود إرتفاع كبير في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية منسوبة إلى إجمالي الأصول، حسب نموذج جونز في الفترة ما بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (٢٠١١-٢٠١٣)، ب (٠,٠٤٤) بانحراف معياري (٠,٠٣٧) في حين سجلت شركة (SCSEG-Bouira) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية ب (٠,١٤١) خلال سنة (٢٠١١)، بينما حققت شركة (SCIS-SAIDA) أدنى مستوياتها ب (٠,٠٠٤) خلال سنة (٢٠١٣)، مقارنة بفترة الدراسة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (٢٠١٤-٢٠١٦)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال (٠,١١) بانحراف معياري (٠,٠٩٤) في حين سجلت شركة (SCHB-Constantine) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية ب (٠,٤٤٥) خلال سنة (٢٠١٤)، بينما حققت شركة (ECIDCH-CHLEF) أدنى مستوياتها ب (٠,٠٠٦) خلال سنة (٢٠١٤)، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نتائج نموذج جونز.

أما بالنسبة لنموذج جونز المعدل، فتشير النتائج إلى وجود إرتفاع في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، ب (٠,٠٤٩) بانحراف معياري (٠,٠٣٧) في حين سجلت شركة (SCSEG-Bouira) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية ب (٠,١٥٣) خلال سنة (٢٠١١)، بينما حققت شركة (SCIS-SAIDA) أدنى مستوياتها ب (٠,٠٠٢) خلال سنة (٢٠١٣)، مقارنة بفترة الدراسة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلالها (٠,١١٠) بانحراف معياري (٠,٠٩٤) في حين سجلت شركة (SCHB-Constantine) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية ب (٠,٤٤٦) خلال سنة (٢٠١٤)، بينما حققت شركة (ECIDCH-CHLEF) أدنى مستوياتها ب (٠,٠٠٧) خلال سنة (٢٠١٤)، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نتائج نموذج جونز المعدل.

أما بالنسبة لنموذج ريس، فتشير النتائج إلى وجود إرتفاع في المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، ب (٠,٠٣٥) بانحراف معياري (٠,٠٣٦) في حين سجلت شركة (SCSEG-Bouira) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية ب (٠,١٣٢) خلال سنة (٢٠١١)، بينما حققت شركة (SCMI-Blida) أدنى مستوياتها ب (٠,٠٠١) خلال سنة (٢٠١٣)، مقارنة بفترة الدراسة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلالها (٠,٠٦٠) بانحراف معياري (٠,٠٣٣) في حين سجلت شركة (SCAL-Alger) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية ب (٠,١٥٠) خلال سنة (٢٠١٥)، بينما حققت شركة (SCHB-Constantine) أدنى مستوياتها ب (٠,٠٠٥) خلال سنة (٢٠١٤)، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نتائج نموذج ريس.

كما أكد نموذج كوتري هو الآخر إرتفاع المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلال فترة الدراسة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، ب (٠,٠٤٩) بانحراف معياري

(٠,٠٣٦) في حين سجلت شركة (SCSEG-Bouira) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (٠,١٤٩) خلال سنة (٢٠١١)، بينما حققت شركة (SCIS-SAIDA) أدنى مستوياتها بـ (٠,٠٠٣) خلال سنة (٢٠١١)، مقارنة بفترة الدراسة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام (SCF)، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية خلالها (٠,٢١٢) بانحراف معياري (٠,١٦٩) في حين سجلت شركة (SCIS-SAIDA) أعلى مستوى للمستحقات الإختيارية بـ (٠,٦٦٦) خلال سنة (٢٠١٤)، بينما حققت شركة (SCIZ-MASCARA) أدنى مستوياتها بـ (٠,٠٠٧) خلال سنة (٢٠١٥)، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نتائج نموذج كوثري.

تشير النتائج عموماً، إرتفاع المتوسط الحسابي للمستحقات الإختيارية في الفترة ما بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، مما يعني ارتفاع اتجاه شركات عينة الدراسة، نحو ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما أن هذه الفترة الأخيرة، الأكثر تفاوتاً في حجم ممارسات إدارة الأرباح، من خلال إرتفاع الانحراف المعياري لحجم المستحقات الإختيارية.

٣. تصنيف الشركات إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح: تم احتساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية، لكل فترة على حدى قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، ولكل مؤسسة على إنفراد، وذلك لغرض تصنيف شركات العينة إلى ممارسة لإدارة الأرباح، أو غير ممارسة، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط الحسابي فإن الشركة ممارسة لإدارة الأرباح فتعطى القيمة الوهمية (١)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح خلال تلك السنة فتعطى القيمة الوهمية (٢)، والجداول التالية تصنف التكرارات والنسب المؤوية حسب كل نموذج:

جدول (٢): التكرارات والنسب المؤوية للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح حسب نموذج جونز

المجموع		الشركات غير الممارسة		الشركات الممارسة		البيان	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
٪١٠٠	٣٦	٪٥٨	٢١	٪٤٢	١٥	قبل الخبرة ل SCF	نموذج جونز (١٩٩١)
٪١٠٠	٣٦	٪٥٦	٢٠	٪٤٤	١٦	بعد الخبرة ل SCF	
٪١٠٠	٣٦	٪٥٨	٢١	٪٤٢	١٥	قبل الخبرة ل SCF	نموذج جونز المعدل (١٩٩٥)
٪١٠٠	٣٦	٪٥٦	٢٠	٪٤٤	١٦	بعد الخبرة ل SCF	
٪١٠٠	٣٦	٪٥٨	٢١	٪٤٢	١٥	قبل الخبرة ل SCF	نموذج ريس (١٩٩٦)
٪١٠٠	٣٦	٪٥٦	٢٠	٪٤٤	١٦	بعد الخبرة ل SCF	
٪١٠٠	٣٦	٪٦٤	٢٣	٪٣٦	١٣	قبل الخبرة ل SCF	نموذج كوثري (٢٠٠٥)
٪١٠٠	٣٦	٪٥٨	٢١	٪٤٢	١٥	بعد الخبرة ل SCF	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، فحسب النماذج الثلاثة لـ (نموذج جونز (١٩٩١)، نموذج جونز المعدل (١٩٩٥)، نموذج ريس (١٩٩٦) أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (٪٤٢) وهي تمثل (١٥) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (٣٦) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (٪٥٨) وهي تمثل (٢١) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة، أما بالنسبة للفترة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (٪٤٤) وهي تمثل (١٦) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (٣٦) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (٪٥٦) وهي تمثل (٢٠) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

أما حسب نموذج (كوثري (٢٠٠٥) أن نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح للفترة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بلغت (٪٣٦) وهي تمثل (١٣) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (٣٦) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح، والتي بلغت (٪٦٤) وهي تمثل (٢٣) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة، أما بالنسبة للفترة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، فقد بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح (٪٤٢) وهي تمثل (١٥) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة البالغ (٣٦) مشاهدة، وهي أقل من نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح والتي بلغت (٪٥٨) وهي تمثل (٢١) مشاهدة من إجمالي عدد مشاهدات العينة.

تشير النتائج عموماً، إلى إرتفاع ممارسات إدارة الأرباح، حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، للفترة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما يلاحظ إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، مقارنة بالشركات الممارسة، مما يعني تراجع اتجاه شركات عينة الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعكس انخفاض مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للشركات، أو أنه يعزى ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية، وكذلك النظم والتطبيقات المحاسبية القائمة في البيئة الجزائرية التي تحكم العمل المحاسبي.

## الفرع الأول: الإحصاءات الاستدلالية لاختبار الفرضية الأولى

بعد أن أظهرت الإحصاءات الوصفة، ظهور تكرار ممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة مع إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية، مقارنة بالشركات الممارسة، لابد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء من خلال إجراء إختبار ذو الحدين (Test binomial) الخاص بمدى شيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، يرجع إلى سبب جوهري أو يمكن اعتباره نتيجة للصدفة، وبالتالي هل هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية، والجدول رقم (٩،٤) يبين نتائج هذا الإختبار:

جدول(٣): نتائج اختبار ذو الحدين الخاص بمدى شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

البيان	N	النسب الملاحظة	إختبار النسبة	الدلالة الإحصائية Sig. (bilatéral)
نموذج جونز (١٩٩١)	٤١	٪٥٧	٠,٧٥	٠,٠٠١
	٣١	٪٤٣		
	٧٢	٪١٠٠		
نموذج جونز المعدل (١٩٩٥)	٤١	٪٥٧	٠,٧٥	٠,٠٠١
	٣١	٪٤٣		
	٧٢	٪١٠٠		
نموذج ريس (١٩٩٦)	٤١	٪٥٧	٠,٧٥	٠,٠٠١
	٣١	٪٤٣		
	٧٢	٪١٠٠		
نموذج كوتري (٢٠٠٥)	٤٤	٪٦١	٠,٧٥	٠,٠٠٦
	٢٨	٪٣٩		
	٧٢	٪١٠٠		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

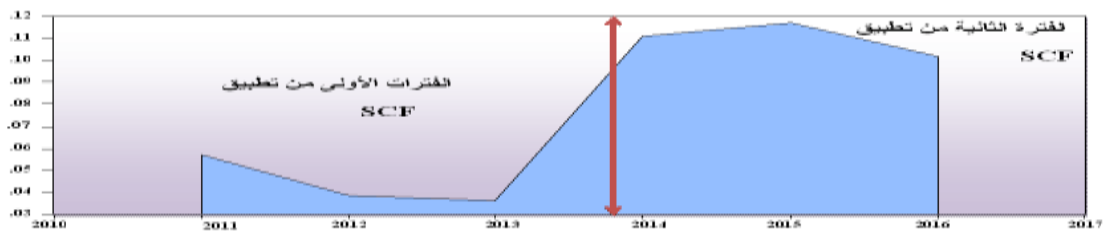
نلاحظ من الجدول أعلاه شيوع ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٦)، حسب نماذج القياس الثلاثة ل (نموذج جونز (١٩٩١)، نموذج جونز المعدل (١٩٩٥)، نموذج ريس (١٩٩٦)) وبما نسبته (٪٤٣)، وذلك بعدد مشاهدات بلغ (٣١) مشاهدة من أصل (٧٢) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة (٪٥٧)، بعدد مشاهدات بلغت (٤٢) مشاهدة، كما أكد نموذج (كوتري (٢٠٠٥)) وجود ممارسات إدارة الأرباح وبما نسبته (٪٣٩) وذلك بعدد مشاهدات بلغ (٢٨) مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم الممارسة (٪٦١)، بعدد مشاهدات (٤٤) مشاهدة. بالنظر لمزايا هذا الإختبار من حيث أنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي (٪٧٥)، من خلال افتراض أن نسبة المشاهدات في المجموعة الأولى للشركات غير الممارسة أقل من (٪٧٥)، والتي عندها يكون مستوى المعنوية Sig أقل من (٪٥) مما تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، وبالتالي فالقيمة المعنوية Sig المنخفضة حسب النماذج الأربعة المعتمدة، تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة، وهذا يؤكد فرضية الإدعاء بشيوع ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦).

## الفرع الثاني: نتائج إختبار الفرضية الثانية

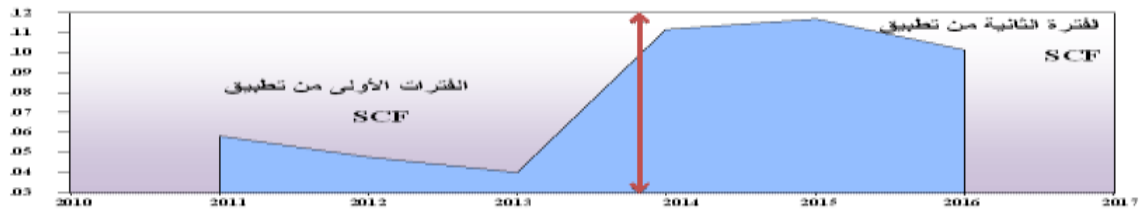
تتعلق هذه الفرضية بمدى وجود فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي: "لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر".

أظهرت الإحصاءات الوصفة إلى إرتفاع ممارسات إدارة الأرباح، حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، لتعزير النتائج السابقة، ولمعرفة تطور حجم المستحقات الاختيارية، تم الاعتماد على الأشكال البيانية الآتية:

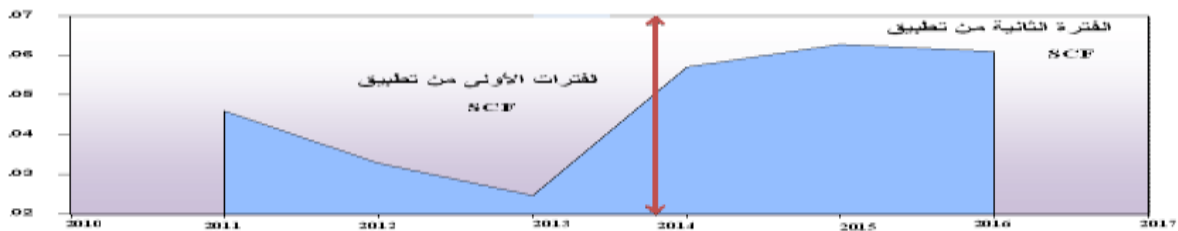
بملاحظة الأشكال البيانية أدناه، نلاحظ إرتفاع مستوى وحجم ممارسات إدارة الأرباح للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مقارنة بالفترة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وهذا يشير إلى زيادة اتجاه شركات عينة الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة نتيجة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي.



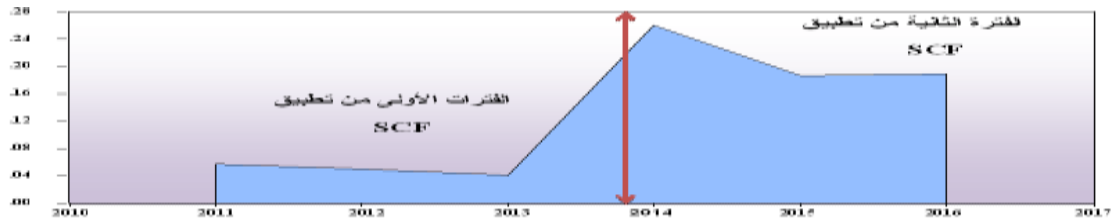
شكل (1): تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي حسب نموذج جونز  
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews



شكل (2): تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي حسب نموذج جونز المعدل  
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews



شكل (3): تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي حسب نموذج ريس  
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews



شكل (4): تطور حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي حسب نموذج كوتري  
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews

وبالتالي لا بد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء، وذلك بإجراء إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (الفترة قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث تعطى القيمة الوهمية (1)، للفترة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والقيمة الوهمية (2)، للفترة الثانية لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والجدول التالي يبين نتائج هذا الإختبار:

جدول (4): نتائج إختبار "ت" لممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي

إختبار "ت" لتساوي المتوسطات لعينتين مستقلتين			إختبار ليفين لتساوي التباين		نماذج قياس المستحقات الإختيارية
sig. (bilatéral)	ddl	قيمة الإختبار t	مستوى المعنوية Sig	قيمة الإختبار F	
0.000	70	3.934-	0.002	10.266	نموذج جونز (1991)
0.000	45,472	3.934-			
0.000	70	3.657-	0.003	9.373	نموذج جونز المعدل (1995)
0.001	45,795	657			
0.002	70	3.167-	0.050	0.208	نموذج ريس (1996)
0.002	69,456	3.167-			
0.000	70	5.658-	0.000	32.619	نموذج كوتري (2005)
0.000	38,107	5.658-			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول أن نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج جونز، عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى ١٠,٢٦٦ عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.002 وهي أقل من مستوى  $\alpha=0.05$  مما يعني عدم التجانس بين العينتين (الفترتين قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، من السطر الثاني، حيث من نتائج إختبار "ت" في حالة افتراض عدم التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=-3,934$  ودرجة الحرية  $ddl=45,472$  عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب نموذج جونز، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

بينما تشير نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج جونز المعدل، عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 9,373 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.003 وهي أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  مما يعني عدم تساوي تباين ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" من السطر الثاني، ومن نتائج إختبار "ت" حالة افتراض عدم التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=-3,657$  ودرجة الحرية  $ddl=45,795$  عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.001 وهي أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب نموذج جونز المعدل، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

بينما تشير نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج ريس، بتساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى ٠,٢٠٨ عند مستوى معنوية إختبار Sig=0,650 وهي أكبر من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  مما يعني تساوي تباين ممارسات إدارة الأرباح للفترتين قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" من السطر الأول، ومن نتائج إختبار "ت" حالة افتراض التجانس، نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=-3,167$  ودرجة الحرية  $ddl=70$  عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.002 وهي أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب نموذج ريس، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

أما نتائج إختبار ليفين لتساوي التباين حسب نموذج كوتري، يبين هو الآخر عدم تساوي التباين، حيث كانت قيمة F لهذا الإختبار تساوي إلى 32,619 عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  مما يعني عدم تساوي التباين بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح، وبالتالي يتم قراءة إختبار "ت" من السطر الثاني، أي سنعمد على نتائج هذا الأخير في حالة افتراض عدم التجانس، حيث من نتائج إختبار "ت" نلاحظ أن قيمة هذا الإختبار تساوي إلى  $t=-5,658$  ودرجة الحرية  $ddl=38,107$  عند مستوى معنوية إختبار Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح، قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني إرتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، حسب نموذج كوتري، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

لضمان دقة نتائج إختبار "ت" يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- يجب أن تكون البيانات في كلتا العينتين مستقلة (ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح).
  - يجب أن تكون البيانات في كلتا العينتين كمية.
  - يجب أن يكون للمجتمعين الذين استخرج منها العينتين نفس التباين، وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن نتيجة إختبار "ت" غير دقيقة، وفي هذه الحالة، يمكن قيمة تقديرية للإحصائي "ت" لا يشترط لها مساواة التباين للعينتين.
  - يجب أن تتوزع المجتمعين الذين استخرجت منها العينتان وفق توزيع طبيعي أو قريب منه.
- إن البيانات في كلتا العينتين مستقلة وكمية، وبالتالي الشرط الأول والثاني لهذا الإختبار متوفرة، أما الشرط الثالث فيشير إلى عدم تجانس التباين، في حين سيتم إختبار شرط التوزيع الطبيعي للبيانات، وفق نتائج إختبار كولموجروف-سميرنوف وشايبرو-ويلك والموضحة في الجدول التالي:

جدول (5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للمؤسسات الإقتصادية الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			نموذج قياس المستحقات الاختيارية	
مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار	مستوى المعنوية Sig.	درجة الحرية ddl	قيمة الإختبار		
0,000	36	0,851	0,000	36	0,209	قبل الخبرة ل SCF	نموذج جونز (1991)
0,000	36	0,802	0,018	36	0,162	بعد الخبرة ل SCF	
0,006	36	0,908	0,054	36	0,145	قبل الخبرة ل SCF	نموذج جونز المعدل (1995)
0,000	36	0,802	0,010	36	0,169	بعد الخبرة ل SCF	
0,000	36	0,822	0,001	36	0,203	قبل الخبرة ل SCF	نموذج ريس (1996)
0,001	36	0,973	0,200	36	0,107	بعد الخبرة ل SCF	
0,009	36	0,915	0,028	36	0,155	قبل الخبرة ل SCF	نموذج كوتري (2005)
0,007	36	0,911	0,152	36	0,127	بعد الخبرة ل SCF	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من خلال جدول اختبار الاعتدالية أعلاه، كولموجروف-سيمروف، وشايبرو-ويليك، نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار Sig هي أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  لمستويات إدارة الأرباح قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما نلاحظ أن مستوى معنوية إختبار Sig كولموجروف-سيمروف وشايبرو-ويليك، هي أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  لمستويات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 القائلة بأن بيانات مستوى إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتائج اختبار الاعتدالية، كولموجروف-سيمروف وشايبرو-ويليك، وكذا عدم تساوي التباين حسب نتائج إختبار ليفين، أي لم يتوفر شروط استخدام إختبار "ت" لعينتين مستقلتين، ومنه تصبح نتائج إختبار هذا الأخير مشكوك في صحتها، ولضمان دقة النتائج، من المناسب استخدام اختبار لا معلمي من خلال إختبار مان وتني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

جدول (6): نتائج اختبار مان وتني (U de Mann-Whitney) الخاص بالفروق بين ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية قبل وبعد الخبرة المتراكمة

#### لممارسة العمل المحاسبي

اختبار مان وتني U de Mann-Whitney		متوسط الرتبة لمستوى ممارسات إدارة الأرباح		متوسط المستحقات الاختيارية		نماذج قياس المستحقات الاختيارية
مستوى المعنوية Sig. (bilatéral)	قيمة الإختبار U	بعد الخبرة ل SCF	قبل الخبرة ل SCF	بعد الخبرة ل SCF	قبل الخبرة ل SCF	
0,000	275,000	46,86	26,14	0,110	0,044	نموذج جونز (1991)
0,000	319,000	45,64	27,36	0,110	0,049	نموذج جونز المعدل (1995)
0,000	335,000	45,19	27,18	0,060	0,035	نموذج ريس (1996)
0,000	216,000	48,50	24,50	0,212	0,049	نموذج كوتري (2005)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من نتائج الجدول نلاحظ أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، حسب نموذج جونز مساوي إلى 26,14، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى 46,86 كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى  $U=275$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.000$  وهي أصغر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  واستناداً إلى هذه النتائج، سيتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ونقبل الفرضية البديلة، القائلة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، والتي تؤكد فرضية إدعاء الإحصاءات الوصفية، بارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نموذج جونز المعدل.

تشير النتائج حسب نموذج جونز المعدل، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى 27,36، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مساوي إلى 45,64 كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى  $U=319$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.000$  وهي أصغر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  واستناداً إلى هذه النتائج، فإنه توجد فروق ذات



دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعني بارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نموذج جونز المعدل.

تشير النتائج حسب نموذج ريس، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوي إلى 27,18، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوي إلى 45,19 كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى  $U=335$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.000$  وهي أصغر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  واستناداً إلى هذه النتائج، فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعني بارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نموذج ريس.

تشير النتائج حسب نموذج كوتري، أن متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوي إلى 24,50، بينما متوسط الرتب لمستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مساوي إلى 48,50 كما أن قيمة إختبار مان وتني تساوي إلى  $U=216$  عند مستوى معنوية إختبار  $Sig=0.000$  وهي أصغر من مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  واستناداً إلى هذه النتائج، فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مما يعني بارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، حسب نموذج كوتري.

### الفرع الثالث: تحليل أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح

مما لاشك فيه أن تحليل أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية يحتاج إلى بيانات مقطعية التي تلائم الجانب التطبيقي من جهة، ودقتها من جانب آخر، حيث يعدان ركيزة أساسية في الوصول إلى نتائج يمكن الإعتماد عليها والركون إليها في أي عمل بحثي، من خلال دراسة إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية كمتغيرات تابعة (Y) وتأثرها بالخبرة المتراكمة للممارسة العمل المحاسبي في الجزائر وبعدد من المتغيرات التفسيرية الضابطة والمتمثلة أساساً في (مؤشر الربحية، مؤشر المديونية، مؤشر حجم الشركة ومؤشر التحفظ المحاسبي، ومؤشر المدفوعات الضريبية، معدل النمو، مؤشر خطر الإستغلال ومؤشر السيولة)، حيث شملت الدراسة التطبيقية مؤسسات قطاع الإسمنت البالغ عددها (12) مؤسسة كبيانات مقطعية ( $N=12$ )، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2011-2016) ( $T=06$ ) وبحجم عينة (72) مشاهدة ( $N*T$ )، وعليه لقياس هذه المحددات تتبع الخطوات التالية:

1. تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نموذج جونز: في هذا الجانب سيتم عرض النتائج الخاصة لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (2011-2016)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، والحجم، وخطر الاستغلال، ومستوى السيولة، والمديونية، والمدفوعات الضريبية، ومعدل النمو، والتحفظ المحاسبي، والتدفق النقدي)، وذلك بتقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (7): نتائج أثر الخبرة المتراكمة على إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز

نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الإندثار التجميعي		البيان	
الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	C	الثابت
0,4437	0,204006	0,1850	0,584387	0,4228	0,204006		
0,0003	0,07689	0,0017	0,65770	0,0002	0,07689	الخبرة المتراكمة	المتغيرات التفسيرية
0,4806	0,193935	0,2001	0,498465	0,4604	0,193935	الربحية	
0,7802	0,02676	0,2563	0,02688	0,7720	0,02676	حجم الشركة	
0,3556	0,09576	0,6300	0,07204	0,3337	0,09576	خطر الاستغلال	
0,5188	0,04075	0,8993	0,00945	0,4995	0,04075	مستوى السيولة	
0,0335	0,184865	0,8143	0,37561	0,0263	0,184865	المديونية	
0,9371	0,070516	0,9682	0,43494	0,9341	0,070516	الضريبة	
0,0355	0,10793	0,0257	0,119253	0,0280	0,10793	معدل النمو	
0,8081	0,01037	0,5727	0,04135	0,7993	0,01037	التحفظ المحاسبي	
0,1661	0,154598	0,2248	0,141720	0,1474	0,154598	التدفق النقدي	
3,121836		1,676151		3,121836		F-statistic	
0,002820		0,008087		0,002820		Prob(F-statistic)	
0,338527		0,405817		0,338527		R-squared	
2,393000		2,407771		2,393000		Durbin-Watson stat	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9).

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس، سوف تنتقل إلى إستخدام أساليب الإختبار بين هذه النماذج الثلاثة، بالاستعانة باختبارات إحصائية هي: إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، وإختبار (Hausman-test)، ويمكن شرح قاعدة المفاضلة بين النماذج السابقة وفق الآتي:

- إذا كانت القيمة الاحتمالية لإختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، أقل من (0.05)، يتم قبول الفرضية البديلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) أفضل من النموذج التجميعي.
  - إذا كانت القيمة الاحتمالية لإختبار (Hausman-test)، أقل من (0.05)، يتم قبول الفرضية البديلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أفضل من النموذج العشوائي (RE).
- للمفاضلة بين نمودي نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أو التأثيرات العشوائية (RE) والنموذج التجميعي، تم إجراء إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، حيث تعطى فرضيات هذا الإختبار كالتالي:
- H<sub>0</sub>: نقبل النموذج التجميعي
- H<sub>1</sub>: نقبل النموذج التأثيرات الثابتة (FE) / والتأثيرات العشوائية (RE)
- والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test):

جدول (٨): نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided			
(all others) alternatives			
Test Hypothesis			
Breusch-Pagan	Cross-section	Time	Both
	3.427397	2.656099	6.083496
	(0.0641)	(0.1032)	(0.0136)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9).

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، تساوي إلى (0.0641) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بأن النموذج التجميعي أفضل من نمودي النموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE).

من خلال نتائج الجدول رقم (٢-٢١)، نموذج الانحدار التجميعي لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي) نلاحظ أن:

بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية لإختبار فيشر لقياس المعنوية الكلية لنموذج الانحدار التجميعي المقدر،  $\text{Prob}(F\text{-statistic})=3.121836$  عند مستوى معنوية إختبار  $\text{Prob}(F\text{-statistic})=0.002820$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الانحدار المقدر تختلف معنوياً عن الصفر.

بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر ( $B=0.070689$ )، عند مستوى معنوية إختبار  $\text{Prob}=0.0002$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن معامل الانحدار ( $\beta$ ) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، أدى إلى زيادة حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير المديونية ( $B=0.184865$ )، عند مستوى معنوية إختبار  $\text{Prob}=0.0263$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن معامل الانحدار ( $\beta$ ) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال من المديونية هي الأكثر دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير المديونية ( $B=-0.107093$ )، عند مستوى معنوية إختبار  $\text{Prob}=0.028$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن معامل الانحدار ( $\beta$ ) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي تحقق مستويات عالية لمعدلات النمو أقل ميولاً نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، مقارنة بالمؤسسات ذات المستوى المنخفضة.

يتضح أن معامل التحديد ( $R^2$ (R-squared) يساوي إلى 0.34، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الخبرة المتراكمة، المديونية ومعدل النمو) تفسر 34٪ من الانحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات وهي تعبر عن جودة توفيق مقبولة، في حين أن 66٪ من الانحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

٢. تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نموذج جونز المعدل: في هذا الجانب سيتم عرض النتائج الخاصة باختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦). بدلالة العوامل الاقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي)، وذلك بتقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٩): نتائج أثر الخبرة المتراكمة على إدارة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل

نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الإنحدار التجميعي		البيان	
الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient	الاحتمالية Prob	المعامل Coefficient		
٠,٦٥٨٣	٠,١١٧١٨٠	٠,٢٦٧٢	٠,٤٨٦٠٣٤	٠,٦٤٣٣	٠,١١٧١٨٠	C	الثابت
٠,٠٠٠٧	٠,٠٦٥٣٣١	٠,٠٠٣٤	٠,٠٦٠٦٩٩	٠,٠٠٠٤	٠,٠٦٥٣٣١	الخبرة المتراكمة	المتغيرات التفسيرية
٠,٣٨٥٤	٠,٢٣٧٩٨٩	٠,١٩٢٣	٠,٥٠٥٤٥٧	٠,٣٦٣٧	٠,٢٣٧٩٨٩	الربحية	
٠,٩٢٥٠	٠,٠٠٠٩٠٧	٠,٣٥٠٢	٠,١٦٩٢٥٥	٠,٩٢١٥	٠,٠٠٠٩٠٧	حجم الشركة	
٠,٤٧٨٩	٠,٠٠٠٧٣٠٢	٠,٧٦١٨	٠,٠٠٤٥١٣	٤٥٨٦	٠,٠٠٠٧٣٠٢	خطر الاستغلال	
٠,٤٤٩٨	٠,٠٠٤٧٥٨	٠,٨٣٦٥	٠,٠٠١٥٣٥	٠,٤٢٨٩	٠,٠٠٤٧٥٨	مستوى السيولة	
٠,٠٢٨٥	٠,١٨٩٩٣٤	٠,٨١٥٩	٠,٠٣٧٠٩٨	٠,٠٢٢١	٠,١٨٩٩٣٤	المديونية	
٠,٩٢١٤	٠,٠٨٧٨٠٩	٠,٩٩٥٣	٠,٠٠٦٤٠٢	٠,٩١٧٧	٠,٠٨٧٨٠٩	الضريبة	
٠,٠٦١٦	٠,٠٩٤٤٥١	٠,٠٤٧٣	٠,١٠٥١٠٨	٠,٠٥٠٧	٠,٠٩٤٤٥١	معدل النمو	
٠,٩٠١٨	٠,٠٠٠٧٧٨	٠,٥٣٧١	٠,٠٠٤٥٠٨	٠,٨٩٧٢	٠,٠٠٠٧٧٨	التحفظ المحاسبي	
٠,١٩٧٢	٠,١٤٣٣٥٩	٠,٢٨٨٩	٠,١٢٣١٣٧	٠,١٧٧٣	٠,١٤٣٣٥٩	التدفق النقدي	
٢,٩٦٩٩٠٦		١,٥٥٩٠٨١		٢,٩٦٩٩٠٦		F-statistic	
٠,٠٠٤١٥٥		٠,١٠٠٠٢٤		٠,٠٠٤١٥٥		Prob(F-statistic)	
٠,٣٢٧٤٤٦		٠,٣٩٥٧٠٣		٠,٣٢٧٤٤٦		R-squared	
٢,٣٤٦٣٥٩		٢,٣٥٢٧٥٢		٢,٣٤٦٣٥٩		Durbin-Watson stat	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس، سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة، بالاستعانة باختبارات إحصائية هي: إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، واختبار (Hausman-test) وفق الآتي:

للمفاضلة بين نمودجي نموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) أو النموذج التجميعي، تم إجراء إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، حيث تعطى فرضيات هذا الإختبار كالتالي:

$H_0$ : نقبل النموذج التجميعي

$H_1$ : نقبل النموذج التأثيرات الثابتة (FE) / والتأثيرات العشوائية (RE)

والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test):

جدول (١٠): نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
Test Hypothesis			
Breusch-Pagan	Cross-section	Time	Both
	3.252122	2.744911	5.997032
	(0.0713)	(0.0976)	(0.0143)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، تساوي إلى (٠,٠٧١٣) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بأن النموذج التجميعي أفضل من نمودجي النموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE).

من خلال نتائج الجدول رقم (٢-٢١)، نموذج الإنحدار التجميعي لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الاقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي) نلاحظ أن:

بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية لإختبار فيشر لقياس المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار التجميعي المقدر،  $Prob(F-statistic)=2.969906$  عند مستوى معنوية إختبار  $Prob(F-statistic)=0.004155$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنوياً عن الصفر.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر ( $B=0.065331$ )، عند مستوى معنوية إختبار  $Prob=0.0004$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار ( $\beta$ ) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، أدى إلى زيادة حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية. بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير المديونية ( $B=0.189934$ )، عند مستوى معنوية إختبار  $Prob=0.0221$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0\alpha=0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار ( $\beta$ ) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال من المديونية هي الأكثر دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية. يتضح أن معامل التحديد ( $R^2$ (R-squared) يساوي إلى ٣٣،٠٠، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الخبرة المتراكمة، المديونية ومعدل النمو) تفسر ٣٣ % من الإنحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات وهي تعبر عن جودة توفيق مقبولة، في حين أن ٦٧٪ من الإنحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

٣. تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نموذج ريس: في هذا الجانب سيتم عرض النتائج الخاصة بإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦). بدلالة العوامل الاقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي)، وذلك بتقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (١١): نتائج تقدير معلمات نماذج البيانات الطولية لقياس محددات إدارة الأرباح باستخدام نموذج ريس

نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الإندار التجميعي		البيان	
الاحتمالية	المعامل	الاحتمالية	المعامل	الاحتمالية	المعامل		
Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob	Coefficient		
٠,٤٣٥٠	٠,٠٩٠٢٣٥	٠,٦٣٥٠	٠,٠٩٠١٠٤	٠,٤٤٦٤	٠,٠٩٠٢٣٥	C	الثابت
٠,٠٠٠٢	٠,٠٣١٣٢٠	٠,٠٠٠٤	٠,٠٣٢٦٥٦	٠,٠٠٠٣	٠,٠٣١٣٢٠	الخبرة المتراكمة	المتغيرات التفسيرية
٠,٦٠٦٩	٠,٠٦١٣١٩	٠,٤٤٤٦	٠,١٩٥٣٢١	٠,٦١٥٨	٠,٠٦١٣١٩	الربحية	
٠,٤٩٩١	٠,٠٠٢٨٤٠	٠,٤٢٤٠	٠,٠٠٦٣٠٢	٠,٥٠٩٧	٠,٠٠٢٨٤٠	حجم الشركة	
٠,٠١٤١	٠,٠١١٢٨٧	٠,٠٠٢٤	٠,٠٢٢٠٦٢	٠,٠١٦٥	٠,٠١١٢٨٧	خطر الاستغلال	
٠,٥٩٥٦	٠,٠٠١٤٥٠	٠,٩٠٩٨	٠,٠٠٠٣٦٧	٠,٦٠٥٥	٠,٠٠١٤٥٠	مستوى السيولة	
٠,١٨٨١	٠,٠٤٩٠٨٣	٠,١٩٢٢	٠,٠٩١٢٤٩	٠,١٩٩١	٠,٠٤٩٠٨٣	المديونية	
٠,١٤٠٦	٠,٠٥٧٦٠٥	٠,١٣٣٦	٠,٠٧١٧٦٠	٠,١٥٠٥	٠,٠٥٧٦٠٥	الضريبة	
٠,٠٦١٥	٠,٠٤١١٥٨	٠,٠٢٤١	٠,٠٥٣٣٥٣	٠,٠٦٨٠	٠,٠٤١١٥٨	معدل النمو	
٠,١٢٦٠	٠,٠٠٤٢٤١	٠,٢٦٨٨	٠,٠٠٣٥٣٣	٠,١٣٥٥	٠,٠٠٤٢٤١	التحفظ المحاسبي	
٠,٠٦٣٣	٠,٠٩٠٥٢٤	٠,٢٩٢٤	٠,٠٥٣٢٣٧	٠,٠٦٩٩	٠,٠٩٠٥٢٤	التدفق النقدي	
٣,٢٨٦٩٨١		٢,٣١٨٣٣٩		٣,٢٨٦٩٨١		F-statistic	
٠,٠٠١٨٥٣		٠,٠٠٠٧٦٨٨		٠,٠٠١٨٥٣		Prob(F-statistic)	
٠,٣٥٠١٦٤		٠,٤٩٣٣٣٨		٠,٣٥٠١٦٤		R-squared	
١,٦٤٢٢٢٠		٢,٠٠٠٨٣٧٠		١,٦٤٢٢٢٠		Durbin-Watson stat	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس، سوف تنتقل إلى استخدام أساليب الإختبار بين هذه النماذج الثلاثة، بالاستعانة باختبارات إحصائية هي: إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، وإختبار (Hausman-test)، وفق الآتي:

للمفاضلة بين نمودي نموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) أو النموذج التجميعي، تم إجراء إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، حيث تعطى فرضيات هذا الإختبار كالتالي:  
 $H_0$ : نقبل النموذج التجميعي  
 $H_1$ : نقبل النموذج التأثيرات الثابتة (FE) / والتأثيرات العشوائية (RE)  
 والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test):

جدول (١٢): نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided			
(all others) alternatives			
Test Hypothesis			
Breusch-Pagan	Cross-section	Time	Both
	0.171516	1.522386	1.693903
	(0.6788)	(0.2173)	(0.1931)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، تساوي إلى (0,6788)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0,05)، وعلية يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بأن النموذج التجميعي أفضل من نموذجي النموذج التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE).

من خلال نتائج الجدول رقم (2-21)، نموذج الإنحدار التجميعي لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (2011-2016)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبية، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي) نلاحظ أن:

بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية لإختبار فيشر لقياس المعنوية الكلية لنموذج الإنحدار التجميعي المقدر،  $Prob(F-statistic) = 3.286981$  عند مستوى معنوية إختبار  $Prob(F-statistic) = 0.001853$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha = 0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الإنحدار المقدر تختلف معنوياً عن الصفر.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر  $(B = 0.031320)$ ، عند مستوى معنوية إختبار  $Prob = 0.0003$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha = 0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار  $(\beta)$  يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، أدى إلى زيادة حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الإنحدار لمتغير خطر الإستغلال  $(B = -0.011287)$ ، عند مستوى معنوية إختبار  $Prob = 0.0165$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $H_0 \alpha = 0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن بأن معامل الإنحدار  $(\beta)$  يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستوى عال من خطر الإستغلال هي الأقل دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

يتضح أن معامل التحديد  $R^2$  (R-squared) يساوي إلى 0,35، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الخبرة المتراكمة، خطر الاستغلال) تفسر 35٪ من الانحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات وهي تعبر عن جودة توفيق مقبولة، في حين أن 65٪ من الانحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

4. تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية باستخدام نموذج كوثري: في هذا الجانب سيتم عرض النتائج الخاصة باختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (2011-2016)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبية، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي)، وذلك بتقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (13): نتائج تقدير معاملات نماذج البيانات الطولية لقياس محددات إدارة الأرباح باستخدام نموذج كوثري

نموذج التأثيرات العشوائية		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج الإنحدار التجميعي		البيان	
الاحتمالية	المعامل	الاحتمالية	المعامل	الاحتمالية	المعامل		
Prob	Coefficient	Prob	Coefficient	Prob	Coefficient		
0,1050	0,817182	0,0216	1,082616	0,2913	0,450375	C	الثابت
0,0000	0,177151	0,0000	0,176174	0,0000	0,169135	الخبرة المتراكمة	المتغيرات التفسيرية
0,00082	1,347898	0,0039	1,789885	0,0231	1,018287	ربحية الشركة	
0,3564	0,17303	0,0777	0,051758	0,8364	0,003191	حجم الشركة	
0,1708	0,02653	0,0509	0,103200	0,1426	0,024477	خطر الاستغلال	
0,3483	0,09797	0,4286	0,008083	0,3915	0,008664	مستوى السيولة	
0,0295	0,34893	0,3822	0,215322	0,0340	0,294698	مديونية الشركة	
0,4070	1,27169	0,7022	0,029977	0,1249	2,212134	الضريبة	
0,1569	0,11218	0,1345	0,124110	0,1742	0,194490	معدل النمو	
0,8640	0,011752	0,4256	0,008999	0,8640	0,001732	التحفظ المحاسبي	
0,1500	0,202444	0,2125	0,244020	0,3299	0,173194	التدفق النقدي	
0,702290		3,055885		0,447003		F-statistic	
0,000006		0,000019		0,000010		Prob(F-statistic)	
0,483151		0,098953		0,471724		R-squared	
2,205227		2,300227		2,025178		Durbin-Watson stat	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9).

بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس، سوف ننتقل إلى إستخدام أساليب الإختبار بين هذه النماذج الثلاثة، بالاستعانة باختبارات إحصائية هي: إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، وإختبار (Hausman-test)، وفق الآتي:

للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) أو النموذج التجميعي، تم إجراء إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، حيث تعطى فرضيات هذا الإختبار كالتالي:

$H_0$ : نقبل النموذج التجميعي

$H_1$ : نقبل النموذج التأثيرات الثابتة (FE) / والتأثيرات العشوائية (RE)

والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test):

جدول (١٤): نتائج إختبار (Breusch-Pagan LM-Test)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
Test Hypothesis			
Breusch-Pagan	Cross-section	Time	Both
	0.011066	0.547237	0.558303
	(0.9162)	(0.4594)	(0.4549)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews9)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإختبار (Breusch-Pagan LM-Test)، تساوي إلى (٠,٩١٦٢) وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص بأن النموذج التجميعي أفضل من نموذجي التأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE).

من خلال نتائج الجدول رقم (٢١-٢)، نموذج الانحدار التجميعي لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الاستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي) نلاحظ أن:

بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية لإختبار فيشر لقياس المعنوية الكلية لنموذج الانحدار التجميعي المقدر،  $Prob(F\text{-statistic}) = 5.447003$  عند مستوى معنوية إختبار  $Prob(F\text{-statistic}) = 0.00001$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $\alpha = 0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات نموذج الانحدار المقدر تختلف معنوياً عن الصفر.

بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر ( $B = 0.169135$ )، عند مستوى معنوية إختبار  $Prob = 0.000$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $\alpha = 0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن معامل الانحدار ( $\beta$ ) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر والمعبر عنها بفترات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمدة مبادئه من المعايير المحاسبية الدولية، أدى إلى زيادة حجم ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير الربحية ( $B = 1.018287$ )، عند مستوى معنوية إختبار  $Prob = 0.0231$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $\alpha = 0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن معامل الانحدار ( $\beta$ ) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي تحقق مستويات عالية من الربحية هي الأكثر دافعا نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.

بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير المديونية ( $B = 0.294697$ )، عند مستوى معنوية إختبار  $Prob = 0.034$  وهي أقل من مستوى معنوية الفرضية الصفرية  $\alpha = 0.05$  وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها أن معامل الانحدار ( $\beta$ ) يختلف معنوياً عن الصفر، مما يعني أن المؤسسات التي لديها مستويات عالية من المديونية الأكثر ميولاً نحو ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، مقارنة بالمؤسسات ذات المستوى المنخفضة.

يتضح أن معامل التحديد ( $R^2$  (R-squared) يساوي إلى ٠,٤٧، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الخبرة المتراكمة، ومديونية الشركة) تفسر ٤٧٪ من الانحرافات الكلية في ممارسات إدارة الأرباح المعبر عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات وهي تعبر عن جودة توفيق مقبولة، في حين أن ٥٣٪ من الانحرافات ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر.

## الخاتمة:

تناولت الدراسة فحص أثر الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية، على عينة المؤسسات الإقتصادية للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، إنطلاقاً من تطبيق اختبارات الإحصاءات الوصفية والاستدلالية، وأظهرت النتائج التجريبية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية عينة المؤسسات الإقتصادية للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، لكن مع إرتفاع نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح مقارنة بالشركات الممارسة، وهذا يعكس إنخفاض مجال المرونة المتاحة للإدارة للمناورة بالأرباح المعلنة للمؤسسات، وانطلاقاً من هذه النتيجة المتوصل إليها نرفض صحة الفرضية الصفرية القائلة لا توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، ونقبل الفرضية البديلة القائلة توجد مؤشرات جوهرية بشيوع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة (٢٠١١-٢٠١٦).

بينت نتائج الإحصاء الوصفي إرتفاع ممارسات إدارة الأرباح، حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة، للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، بملاحظة الأشكال البيانية، نلاحظ إرتفاع مستوى وحجم ممارسات إدارة الأرباح للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مقارنة بالفترة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، وهذا يشير إلى زيادة إتجاه شركات عينة الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة نتيجة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي، وعليه تم إجراء إختبار "ت" لعينتين مستقلتين (t d'échantillons-Test indépendants) (الفترة قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF)، ولضمان دقة نتائج هذا الإختبار تم إرفاقه بالاختبار اللامعني مان وتني (U de Mann-Whitney).

أظهرت النتائج الإحصاء الاستدلالي أن مستوى معنوية إختبار "ت" بلغ Sig=0.000 وهي أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  في حين بلغ مستوى معنوية إختبار "مان وتني" Sig=0.001 وهي أقل من مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  وبالتالي هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في مستويات ممارسات إدارة الأرباح قبل وبعد الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في بيئة الأعمال الجزائرية، مما يعني زيادة إتجاه شركات عينة الدراسة نحو ممارسات إدارة الأرباح حسب نماذج القياس الأربعة المختلفة نتيجة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر، وانطلاقاً من هذه النتيجة المتوصل إليها، نرفض صحة الفرضية الصفرية القائلة لا توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر، ونقبل الفرضية البديلة القائلة توجد فروقات جوهرية في مستوى ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية لدى مؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر.

أظهرت نتائج تقدير نماذج البيانات الطولية الثلاثة (نموذج الإنحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية) لإختبار أثر الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر على إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية خلال الفترة الممتدة بين (٢٠١١-٢٠١٦)، بدلالة العوامل الإقتصادية والمتمثلة في المتغيرات المستقلة الضابطة (الربحية، الحجم، خطر الإستغلال، مستوى السيولة، المديونية، المدفوعات الضريبة، معدل النمو، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي)، أن هناك إجماعاً تاماً حسب نماذج القياس الأربعة حسب هذه الدراسة، أنه لا يوجد أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإقتصادية الجزائرية والمتمثلة أساساً في (ربحية الشركة، الحجم، مستوى السيولة، مخاطر الإستغلال، مدفوعات الضريبة، التحفظ المحاسبي، التدفق النقدي)، مما يعني أنه لا يوجد تأثير لهذه الدوافع في بيئة الأعمال الجزائرية لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح سواء قبل وبعد الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر، في حين أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي، مديونية الشركة، معدل نمو الشركة) على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الإقتصادية الجزائرية، حيث أن:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني إرتفاع مستوى وحجم ممارسات إدارة الأرباح للفترة الثانية من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مقارنة بالفترة الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
  - توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن زيادة مديونية الشركة تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية؛
  - توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الشركة وممارسات إدارة الأرباح، مما يعني أن زيادة معدل نمو الشركة تؤدي إلى إرتفاع ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية.
- وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي مفادها أن هناك أثر ذو فروقات جوهرية في العوامل المؤثر على ممارسات إدارة الأرباح للشركات الإقتصادية الجزائرية (الخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي، مديونية الشركة ومعدل نمو الشركة) نتيجة للخبرة المتراكمة لممارسة العمل المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

١. أبو بكر، آدم إدريس، هلال، يوسف صلاح. (٢٠١٦). "دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية للمصارف". مجلة العلوم الإقتصادية: ١٧ (٢): ١١٠-١٢٧.
٢. جاسم، محمد محمود. (٢٠٠٥). "انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح". مجلة كلية التربية الأساسية: (٥): ٤٤٥-٤٥٣.
٣. رمضان، علي محمود، (٢٠١٤). "أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي"، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة دمشق. سوريا.
٤. شاوشي، كهيبة. (٢٠١٦). "إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية". رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة أحمد بوقرة. بومرداس. الجزائر.
٥. شنوف، شعيب. (٢٠٠٨). محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية. الطبعة الأولى. مكتبة الشركة الجزائرية بوداؤ. الجزائر.

٦. صديقي، فؤاد. (٢٠١٦). "ظروف وحوافز إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي (SCF)". مذكرة دكتوراه. غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.
٧. القرار المؤرخ في ٢٣ يوليو ٢٠٠٨. المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها. وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد ١٩. المؤرخة في ٢٥ مارس ٢٠٠٩: ١١-٠٦.
٨. القانون رقم (١١-٠٧) المؤرخ في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد ٧٤. المؤرخة في ٢٥ مارس ٢٠٠٩: ٠٦.
٩. القرار المؤرخ في ٢٣ يوليو ٢٠٠٨. المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها. وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد ١٩. المؤرخة في ٢٥ مارس ٢٠٠٩: ١١-٠٦.
١٠. المرسوم التنفيذي رقم (١٥٦-٠٨) المؤرخ في ٢٦ ماي سنة ٢٠٠٨ المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (١١-٠٧). المؤرخ في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ المتضمن النظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد ٢٧. المؤرخة في ٢٨ ماي ٢٠٠٨: ١١-١٤.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

- [1] Bauwhede, H. & Willekens, M. (2003), "Earnings Management in Belgium: a Review of the Empirical Evidence", *Tijdschrift voor Economie en Management*, 48 (2): 199-217.
- [2] Cai, Lei, Rahman, Asheq Razaur Razaur & Courtenay, Stephen M. (2008). "The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison", *SSRN Electronic Journal*; December Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1473571>.
- [3] Chung-Peng, Khoo & Nurwati, A. Ahmad-Zaluki (2015), "IFRS Convergence and Earnings Management", *Journal of Social Science and Humanities*. 23: 75-84, Available at ResearchGate: <https://www.researchgate.net/publication/283675748>.
- [4] Hrichi. Yosr (2013), "Les effets de l'adoption obligatoire des normes IFRS sur la gestion du résultat comptable, une analyse de 100 entreprises françaises", *La Revue des Sciences de Gestion* 5-6 (N° 263-264):167-168, <https://doi.org/10.3917/rsg.263.0163>.
- [5] Marie-Anne, Verdier & Jennifer, Boutant (2016), "Les dirigeants gèrent-ils les résultats comptables avant d'annoncer une réduction d'effectifs ? Le cas des entreprises françaises cotées", *Comptabilité, Contrôle, Audit*. 22 (3): 9-45, <https://doi.org/10.3917/cca.223.0009>.
- [6] Missonier-Piera, Franck & Ben-Amar Walid (2007), "La Gestion des Résultats Comptables lors des Prises de Contrôle : Une analyse dans le Contexte Suisse", *Comptabilité - Contrôle - Audit*, 13 (1): 137- 155, <https://doi.org/10.3917/cca.131.0137>.
- [7] Nadine A. Fry & Roy Chandler (2006), "Acceptance of International Accounting Standard-Setting: Emerging Economies Versus Developed Countries", *Accounting, Banking and Corporate Financial Management in Emerging Economies Research in Accounting in Emerging Economies*, University of Birmingham, UK, Vol 7: 147-162, [https://doi.org/10.1016/s1479-3563\(06\)07007-1](https://doi.org/10.1016/s1479-3563(06)07007-1).
- [8] Palacios-Manzano, M. & Martinez-Conesa (2014). "Assessing the Impact of IFRS Adaptation on Earnings Management : An Emerging Market Perspective". *Transformations in Business & Economics*. 13(1): 21-40.
- [9] Rathke, A. T., V., Santana. de F., Lourenço, I. M. E. C. & Dalmácio, F. Z. (2016), "International Financial Reporting Standards and Earnings Management in Latin America", *Revista de Administração Contemporânea*, 20(03): 368-388.
- [10] Shahrokh, M. Saudagaran & Jeselito, G. Diga. (2003). "Economic integration and accounting harmonization options in emerging markets : Adopting the IASC/IASB Accounting in Emerging Economies", 5: 239-266, Available from : <https://www.researchgate.net/publication/238308778> 12.
- [11] Thomas, Jeanjean (2002). "Gestion de résultat : mesure et demesure. Technologie et management de l'information: enjeux et impacts dans la comptabilité", *le contrôle et l'audit*, 12: 01-22.
- [12] Weffort, E. F J., Silva, A.F. da. & Carvalho, L. N. G. (2016), "Earnings management and macroeconomic crises: evidences from Brazil and USA capital markets", *Journal of Accounting in Emerging Economies*. 6(2):179-202, <https://doi.org/10.1108/jaee-07-2013-0037>.
- [13] Yuyang, Zhang & Konari, Uchida. (2013). "How do accounting standards and insiders' incentives affect earnings management? Evidence from China", *Emerging Markets Review*. 16: 78-99, <https://doi.org/10.1016/j.ememar.2013.04.002>.
- [14] Zaenal, Fanani (2013), "Do IFRS adoption, firm size, and firm leverage influence earnings management? evidence from manufacturing firm listed in Indonesia stock exchange", Unpublished Ph.D. thesis, Faculty of Economic and Business Universitas Airlangga, Indonesia.





www.refaad.com

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

Journal Homepage: <https://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx>

ISSN: 2519-9293(Online) 2519-9285 (Print)



## The impact of accumulated experience of accounting practice on the earnings management in Algerian companies - an empirical study of companies listed in the Algerian industrial cement group during the period of (2011- 2016)-

<sup>1</sup>Abdenmour Chenine, <sup>2</sup>Amel Mehaoua, <sup>3</sup>Mohamed Zergoune

<sup>1,2,3</sup>Laboratory of Quantitative Applications in Economics and Finance, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Kasdi Merbah University, Algeria.

<sup>1</sup>Chenineabdenmour@yahoo.com

Received : 1/2/2020 Revised : 15/2/2020 Accepted : 7/10/2020 DOI : <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.2.6>

**Abstract:** The study aims to test the impact of accumulated experience of accounting practice on the earnings management in Algerian companies, on the sample of companies listed in the Algerian industrial cement group during the period of (2011- 2016). The results of the study found that there were substantial indicators of the prevalence of earnings management practices of an accounting nature of the companies of the industrial cement of Algeria (GICA). The results also showed that there were statistically significant differences in the level of earnings management practices of an accounting nature of the companies of the industrial cement of Algeria (GICA) as a result of the accumulated experience of accounting, practice in Algeria, which indicates an increase in earnings management practices for the second period of applying the financial accounting system (SCF) according to the four different measurement models. The results also showed that there was a significant impact on factors (accumulated experience of accounting practice, company indebtedness, company growth rate) in guiding earnings management practices in Algerian companies, While the factors (company profitability, size, liquidity level, exploitation risk, tax payments, accounting reservation, cash flow) had no effect in directing earnings management practices of Algerian economic institutions.

**Keywords:** *Earnings Management; Accumulated Experience of Accounting Practice; Financial Accounting System.*

### References:

- [1] Abw Bkr, Adm Edrys, Hlal, Ywsf Slah. (2016). "Dwr M'ayyr Altqaryr Almalyh Aldwlyh Fy Alhd Mn Mmarsat Edart Alarbah Fy Alqwa'm Almalyh Llmsarf". Mjlt Al'lwm Aleqtsadyh: 17 (2): 110-127.
- [2] Jasm, Mhmd Mhmwd. (2005). "An'kasat Alqwa'd Almhasbyh 'la Edart Alarbah". Mjlt Klyt Altrbyh Alasasyh: (5): 445- 453.
- [3] Rmdan. 'ly Mhmwd, (2014). "Athr Edart Alarbah Lda Alshkrat 'la Qyas Alrbh Aldryby", Rsalt Dktwrah Ghyr Mnshwrh. Jam't Dmshq. Swrya.
- [4] Shawshy, Khyh. (2016). "Etar Mqtrh Lathr Tbyq Alm'ayyr Almhasbh Aldwlyh Fy Alhd Mn Mmarsat Edart Alarbah Fy Alshkrat Aljza'ryh". Rsalt Dktwrah Ghyr Mnshwrh. Jam't Amhmd Bwqrh. Bwmrdas. Aljza'r.
- [5] Shnwf, Sh'eyb. (2008). Mhasbt Alm'ssh Tbqa Llm'ayyr Almhasbyh Aldwlyh. Altb'h Alawla. Mktbt Alshrk Aljza'ryh Bwdaw. Aljza'r.
- [6] Sdyqy, F'ad. (2016). "Zrwf Whwafz Edart Arbah Alm'ssat Aleqtsadyh Aljza'ryh Fy Syaq Alghmwd Alnsby Lmmarsat Alnzam Almhasby Almaly (Scf)". Mdkrt Dktwrah. Ghyr Mnshwrh. Jam't Qasdy Mrbah. Wrqlh. Aljza'r.
- [7] Alqrar Alm'rkh Fy 23 Ywlyw 2008. Almtdmn Qwa'd Altqym Walmhasbh Wmhtwa Alkshwf Almalyh W'rdha. Wkda Mdwnt Alhsabat Wqwa'd Syrha, Aljrydh Alrsmlyh Lljmhwyryh Aljza'ryh. Al'dd 19. Alm'rkhh Fy 25 Mars 2009: 06-11.
- [8] Alqanwn Rqm (07-11) Alm'rkh Fy 25 Nwfmbr 2007 Walmtdmn Alnzam Almhasby Almaly, Aljrydh Alrsmlyh Lljmhwyryh Aljza'ryh. Al'dd 74. Alm'rkhh Fy 25 Mars 2009: 06.
- [9] Alqrar Alm'rkh Fy 23 Ywlyw 2008. Almtdmn Qwa'd Altqym Walmhasbh Wmhtwa Alkshwf Almalyh W'rdha. Wkda Mdwnt Alhsabat Wqwa'd Syrha, Aljrydh Alrsmlyh Lljmhwyryh Aljza'ryh. Al'dd 19. Alm'rkhh Fy 25 Mars 2009: 06-11.
- [10] Almrswm Altnfydy Rqm (08-156) Alm'rkh Fy 26 May Snt 2008 Almtdmn Tbyq Ahkam Alqanwn Rqm (07-11). Alm'rkh Fy 25 Nwfmbr 2007 Almtdmn Alnzam Almhasby Almaly. Aljrydh Alrsmlyh Lljmhwyryh Aljza'ryh. Al'dd 27. Alm'rkhh Fy 28 May 2008: 11-14.

## ملحق الجداول والأشكال

الملحق رقم (١): عينة الدراسة الشركات التابعة للشركة الأم المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)

الرقم	إسم الشركة	الرقم	إسم الشركة
٠١	شركة إسمنت سور الغزلان- البويرة (SCSEG-Bouira)	٠٧	شركة إسمنت تبسة (SCT- Tebessa)
٠٢	شركة إسمنت متيجة- البليدة (SCMI-Bhida)	٠٨	شركة إسمنت عين الكبيرة- سطيف (SCAEK-Sétif)
٠٣	شركة إسمنت زهانة- معسكر (SCIZ-Mascara)	٠٩	شركة إسمنت الجزائر (SCAL)
٠٤	مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان (SCHB-Constantine)	١٠	شركة إسمنت سعيدة (SCIS- Saida)
٠٥	شركة إسمنت عين التوتة- باتنة (SCIMAT-Batna)	١١	شركة إسمنت بني صاف - عين تيموشنت (SCIBS-Ain Temouchent)
٠٦	شركة إسمنت حجار السود - عنابة (SCHS-Annaba)	١٢	شركة إسمنت الشلف (ECDE- Ech-Cheliff)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA)

الملحق رقم (٢): المتغيرات المستقلة وطرق قياسها

المتغيرات المستقلة	طرق قياسها
الخبرة المتراكمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)	بطريقة القياس الثنائي القيمة، يأخذ القيمة واحد (١) للفترة قبل الخبرة المتراكمة لتطبيق (SCF)، و (٢) للفترة بعد الخبرة المتراكمة لتطبيق (SCF)
ربحية الشركة	معدل العائد إلى مجموع الأصول ROA
مديونية الشركة	إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول
حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
مخاطر الإستغلال	الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى مجموع الأصول
مؤشر السيولة	الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة
معدل نمو الشركة	معدل النمو بقسمة التغير في مستوى رقم الأعمال بين السنة الحالية والسنة السابقة على رقم أعمال المؤسسة في السنة السابقة.
المدفوعات الضريبية	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية إلى إجمالي الأصول
التحفظ المحاسبي	المستحقات الكلية إلى إجمالي الأرباح الصافية
التدفق النقدي	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية إلى إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة